

مَوْجَزُ فِي تَارِيخِ الْفِكْرِ وَالْمَمَارِسَةِ الْمَحَاسِبِيَّةِ

من الألواح الطينية إلى الخوادم السحابية



أ.د. سمير الشاعر

أستاذ جامعي وخبير مالي وإداري وشرعي

448 هـ ، 2026 م

مُوجَزٌ فِي
تَارِيخِ الْفِكْرِ وَالْمُمَارَسَةِ الْمُحَاسَبِيَّةِ
من الألواح الطينية إلى الخوادم السحابية

أ.د. سَمِير الشَّاعِر

أستاذ جامعي وخبير مالي وإداري وشرعي

1448 هـ ، 2026 م

المحتويات

4	المقدمة: المسار التاريخي لتطور الفكر والممارسة المحاسبية.....
7	الباب الأول: جذور المحاسبة.....
7	الفصل الأول: فجر التسجيل في بلاد الرافدين.....
8	الفصل الثاني: بابل – تحول المحاسبة إلى منظومة قانونية.....
9	الفصل الثالث: مصر القديمة – المحاسبة الحكومية ونظام التقارير.....
10	الفصل الرابع: الصين – المحاسبة كأداة لإدارة الإمبراطورية.....
11	الفصل الخامس: الهند – المحاسبة في إطار الفقه السياسي.....
12	الفصل السادس: لمحات عن اليابان وإفريقيا.....
15	الباب الثاني: المحاسبة والرقابة في الحضارة الإسلامية.....
15	الفصل الأول: نشأة النظم المالية والرقابية في صدر الإسلام والعهد الأموي.....
17	الفصل الثاني: تطور الفكر المحاسبي والرقابي – الفقه المالي ونظام الحسبة.....
20	الفصل الثالث: التطور المؤسسي للمحاسبة – الدواوين المتخصصة ونظام الوقف.....
25	الباب الثالث: ولادة المحاسبة الحديثة.....
25	الفصل الأول: جذور القيد المزدوج في المدن الإيطالية قبل عصر باتشولي.....
29	الفصل الثاني: توثيق القيد المزدوج وانتشار "الطريقة البندقية".....
35	الباب الرابع: المحاسبة في عصر الصناعة والشركات.....
35	الفصل الأول: التحول الصناعي ونشأة محاسبة التكاليف.....
37	الفصل الثاني: ولادة مهنة المراجعة المستقلة.....
41	الباب الخامس: نشأة الفكر والتنظيم المحاسبي الحديث.....
41	الفصل الأول: الكساد الكبير وولادة التنظيم المحاسبي المؤسسي.....
43	الفصل الثاني: تطور التنظيم المهني عالمياً.....
44	الفصل الثالث: تطور الفكر المحاسبي: من المعيارية إلى الوضعية.....
47	الباب السادس: عولمة المحاسبة.....
47	الفصل الأول: جذور العولمة المحاسبية: فوضى المعايير الوطنية.....
48	الفصل الثاني: مسيرة التوحيد من IASC إلى IASB.....
50	الفصل الثالث: السمات الجوهرية للمعايير الدولية (IFRS).....

52.....	الباب السابع: المحاسبة الرقمية ومستقبل المهنة
52.....	الفصل الأول: ثورة الأتمتة: من الحاسبات إلى أنظمة ERP
54.....	الفصل الثاني: تقنيات الغد: البلوك تشين والذكاء الاصطناعي
57.....	الخاتمة العامة: المحاسبة كمسار حضاري مستمر
60.....	قائمة المراجع
66.....	ملحق (1) قائمة المصطلحات الأجنبية مع ترجمتها
68.....	ملحق(2) فروع علوم المحاسبة

المقدمة: المسار التاريخي لتطور الفكر والممارسة المحاسبية

في الألف الرابع قبل الميلاد، ومع التعقيد المتزايد للنشاط الاقتصادي والزراعي في مدينة «أوروك» بجنوب بلاد الرافدين، برزت حاجة موضوعية تتجاوز حدود الذاكرة البشرية. لم يكن الكاتب السومري، الذي نقش الرموز على الألواح الطينية لتتبع حركة المحاصيل والمخزون، يدرك أنه يؤسس لأقدم ممارسة محاسبية في التاريخ: «التسجيل المحاسبي». في تلك اللحظة التاريخية، تحول الواقع الاقتصادي الفوضوي إلى بيانات منظمة، وبدأ الإنسان في توثيق ما له وما عليه، مما يمثل نقطة الانطلاق للمسار التاريخي لتطور المحاسبة.

أهمية دراسة تاريخ المحاسبة

تتجاوز المحاسبة كونها مجرد تقنية إجرائية لتسجيل الأرقام؛ إنها النظام المعلوماتي والرقابي الذي يعكس مستوى تعقّد الحضارات. ودراسة تاريخها تعني في جوهرها قراءة معمّقة للعناوين التالية:

- تاريخ التجارة والأسواق: كيف انتقلت البضائع ورؤوس الأموال عبر العصور، وتطورت أدوات التبادل.
- تاريخ المؤسسات والدول: كيف تطورت الأنظمة الضريبية والرقابية، و"كيف تعكس سلامة الدفاتر المالية قوة الدولة واستقرارها".
- تاريخ الأفكار الاقتصادية: كيف تبلورت مفاهيم "الرأسمال"، و"الربح"، و"الملكية"، و"التكلفة" عبر القرون.
- تاريخ الأخلاق والمساءلة: كيف سعت المجتمعات إلى إرساء مبادئ العدالة في التوزيع، والشفافية في الإفصاح.

باختصار، المحاسبة هي المرآة التي تعكس من خلالها الحضارات تطور أدواتها الاقتصادية والمؤسسية؛ وحين تتغير أدوات القياس والإفصاح، فإنّ ذلك يعكس بالضرورة تحوُّلاً في البنية الاقتصادية للحضارة.

الإشكالية والمحاور

لا يقتصر هذا العمل على رصد (كرونولوجي) زمني مجرد للأحداث، أو قائمة بأسماء العلماء والمؤلفات. بل يقوم على إشكالية محورية:

كيف تطور الفكر والممارسة المحاسبية استجابةً لتعقّد النشاط الاقتصادي والمؤسسي، من بدايات التسجيل المادّي إلى منظومة المعايير الدولية في العصر الرقمي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدنا ثلاثة أبعاد متشابكة:

1. **البعد التقني**: تطور أدوات القياس والتسجيل (من الألواح الطينية إلى الحوسبة السحابية وسلاسل الكتل).
2. **البعد المؤسسي**: تطور المؤسسات الممارسة للمحاسبة (من الدواوين التاريخية إلى هيئات المعايير الدولية وشركات المراجعة).
3. **البعد الفكري**: تطور النظريات والمفاهيم المحاسبية (من القيد البسيط إلى نظرية الوكالة ونظرية العقد).

المنهجية

يعتمد هذا العمل منهجاً مقارناً تحليلياً:

- **التتبع التاريخي**: تتبع مراحل التحول في المحاسبة، مع ربط كل مرحلة بسياقها الاقتصادي والاجتماعي.
 - **التحليل السببي**: لا الاكتفاء بسرد الوقائع، بل تحليل أسبابها ونتائجها والدلالات المحاسبية المترتبة عليها.
 - **المقارنة الحضارية**: عقد مقارنات بين التجارب المحاسبية في الحضارات المختلفة (بما في ذلك لمحات عن اليابان وإفريقيا) لاستخراج الدلالات التطورية.
- وقد استندنا في ذلك إلى نوعين من المصادر: المصادر الأولية (الوثائق، الألواح، السجلات التجارية، المخطوطات)، والمصادر الثانوية (الدراسات الأكاديمية المعاصرة في تاريخ المحاسبة).

المخطط العام

قُسِّم المحتوى إلى سبعة أبواب، صُمِّمت لتعكس المسار التطوري للعلم والممارسة:

- **الباب الأول**: جذور المحاسبة (نشأة التسجيل، وتطور مفاهيم الملكية، الديون، المخزون، والضرائب).
- **الباب الثاني**: المحاسبة والرقابة في الحضارات القديمة والإسلامية (بلاد الرافدين، مصر، اليونان، روما، وإسهامات الحضارة الإسلامية في الدواوين ونظام الحسبة).
- **الباب الثالث**: ولادة المحاسبة الحديثة (تأثير التجارة الأوروبية، والتطور من القيد المفرد إلى القيد المزدوج، وتوثيق لوكا باتشولي).
- **الباب الرابع**: المحاسبة في عصر الصناعة والشركات (الثورة الصناعية، نشأة محاسبة التكاليف، الشركات المساهمة، وبدايات مهنة المراجعة).
- **الباب الخامس**: نشأة الفكر والتنظيم المحاسبي (تطور النظرية المحاسبية، مفاهيم القياس والإفصاح، والتنظيم المهني).

- الباب السادس :عولمة المحاسبة مسيرة التدويل، نشأة هيئات المعايير، والانتقال إلى المعايير الدولية.(IFRS)
- الباب السابع :المحاسبة الرقمية ومستقبلها (تأثير أنظمة تخطيط الموارد ERP ، وسلاسل الكتل Blockchain ، والذكاء الاصطناعي على المهنة) .

الفئة المستهدفة

- طلبة المحاسبة :لفهم الجذور المعرفية والتاريخية للمهنة، وربط المعايير الحالية بسياقها التطوري.
- أكاديميو العلوم المالية والإدارية :للاستفادة من التحليل المقارن بين الحضارات.
- الممارسون والمهنيون :لإدراك أنَّ المحاسبة ليست مجرد تقنيات معزولة، بل نتاج تراكم حضاري مستمر.
- المهتمون بتاريخ الأفكار :لاكتشاف كيف شكلت المحاسبة – في خفاء – عالم المال والأعمال.

تنبيه منهجي: "إنَّ المحاسبة ليست مجرد دفاتر وأرقام؛ بل هي فعل إنساني للتوثيق والمساءلة والثقة. وكما تعقّدت المجتمعات، تعقّدت أدواتها المحاسبية. وكما شاب الفساد أسواقها، كانت المحاسبة أول الأدوات استدعاءً لإصلاح الخلل. إنها العمود الفقري غير المرئي للحضارة."

الباب الأول: جذور المحاسبة

تمهيد

قبل أن تصبح المحاسبة علماً، كانت ممارسة إنسانية فطرية. فمنذ اللحظة التي بدأ فيها الإنسان يزرع أكثر مما يحتاج، ويخزن فائض الحبوب، ويتبادل السلع مع جاره، ولدت الحاجة إلى شيء يتجاوز الذاكرة: الحاجة إلى التسجيل. لم تكن المحاسبة الأولى تعرف "القيد المزدوج" ولا "الميزانية"، بل كانت مجرد علامات منقوشة على الطين، أو خطوط مرسومة على العظام، أو عقد على حبال، تُذكر صاحبها بكمية الشعير التي أودعها، أو عدد الماشية التي سلّمها لأمين.

لكن هذه البدايات البسيطة حملت في جوهرها كل مبادئ المحاسبة المستقبلية: التوثيق، القياس، المساواة، والإفصاح. وهنا تتكشف هذه الجذور الأولى من سومر إلى مصر، ومن الصين إلى الهند، مع لمحات عن تجارب اليابان وإفريقيا، ليتضح كيف وُلد الفكر المحاسبي من رحم الحاجة الاقتصادية، وكيف تطورت أدواته لتعكس تعقد المجتمعات البشرية.

الفصل الأول: فجر التسجيل في بلاد الرافدين

واقعة تاريخية: مدينة أوروك ونشأة الكتابة المحاسبية (نحو 3200 ق.م)

[السياق التاريخي]

في جنوب بلاد الرافدين، ومع تعاظم الإنتاج الزراعي في مدينة أوروك، أصبح من المستحيل على الكاهن أو شيخ القبيلة أن يتذكر كميات الحبوب المودعة في مخازن المعبد، أو عدد رؤوس الماشية المسلمة للرعاة. هنا، وُلدت الكتابة نفسها، ليس كتعبير شعري، بل كأداة محاسبية.

[الممارسة المحاسبية]

استخدم السومريون "الطوابع الحجرية" أو "الرموز الطينية" على شكل كرات مجوّفة، ثم طوّروا الألواح الطينية المسطحة، حيث كان الكاتب (الدُبْشِر) ينقش رموزاً إسفينية تشير إلى السلع والكميات والأشخاص المعنيين. كانت الألواح تُخبز لتجف وتُحفظ في مخازن المعابد، وكثير منها احتوى على "توقيع" الكاتب وخاتم صاحب السلعة، مما يمثّل أقدم شكلٍ من أشكال التوثيق الرسميّ.

[الدلالة المحاسبية]

يمثل هذا النظام أول فصل في تاريخ المحاسبة بين "الحدث الاقتصادي" و"التسجيل". هنا وُلد مبدأ أساسي: المعاملة لا تتم إلا إذا سُجِّلَت. هذه الفكرة البسيطة، التي تُعدّ اليوم بديهية، كانت ثورة في الفكر

الإداري؛ فهي تعني أنَّ الذاكرة الفردية لم تُعد كافية، وأنَّ الحقيقة لم تعد في ذهن الإنسان، بل في السجل المكتوب.

النظام الرقمي الستيني ودلالاته المحاسبية

طوّر السومريون نظاماً رقمياً ستينياً (أساسه العدد 60)، خلافاً للنظام العشري السائد اليوم. ولا يزال أثر هذا النظام حاضراً في تقسيم الساعة إلى 60 دقيقة، والدقيقة إلى 60 ثانية، والدائرة إلى 360 درجة.

من المنظور المحاسبي، كانت ميزة هذا النظام تكمن في سهولة القسمة؛ فالعدد 60 يقبل القسمة على 2، 3، 4، 5، 6، 10، 12، 15، 20، 30، 60، مما جعل توزيع الأرباح وحساب الضرائب وتقسيم الحصص أكثر مرونة ودقة. هذا يعكس وعياً مبكراً بأهمية الدقة الحسابية كشرط للعدالة في التوزيع، وهو ما سيظل هاجساً محاسبياً عبر العصور.

من أعلام المهنة: الكاتب السومري (دُبْشِر)

كان الكاتب (بالسومرية: دُبْشِر) يحتل مكانة رفيعة في الطبقة الاجتماعية. ولم يكن مجرد موظف إداري، بل كان حارساً للذاكرة الجماعية للمؤسسة. وكان تعلم الكتابة والحساب يستغرق سنوات في مدرسة المعبد (إيدوبا). وتشير النصوص إلى أنَّ الإخلال بالدقة الحسابية كان يُعاقب بعقوبات صارمة، مما يعكس الوعي المبكر بأهمية الدقة في التسجيل المحاسبي ومسؤولية الكاتب عن الأمانة العلمية، وهو ما يمثل بداية تشكيل "الأخلاق المهنية" لدى حارس المال.

الفصل الثاني: بابل – تحول المحاسبة إلى منظومة قانونية

مع انتقال المركز الحضاري من سومر إلى بابل، لم تعد المحاسبة مجرد ممارسة تسجيلية، بل تحوّلت إلى منظومة قانونية ملزمة.

قانون حمورابي (نحو 1750 ق.م) والإفصاح المالي

تضمّنت مسلة الملك حمورابي الشهيرة 282 قانوناً، كثير منها يتناول المعاملات المالية والمسؤولية المحاسبية. ومن أبرز هذه القوانين:

القانون 100 – الإفصاح والمساءلة:

"إذا ائتمن رجل رجلاً على فضة أو ذهب لتجارة، فعليه أن يقدم كشفاً بما ربحه لصاحب المال."

التحليل المحاسبي: يُقرّر هذا القانون مبدأ الإفصاح المالي الإلزامي ومساءلة الوكيل أمام الموكل. فالتاجر (الوكيل) مُلزم بتقديم تقرير مالي عن نتائج المتاجرة لصاحب رأس المال (الموكل)، وهو ما يُوازي في جوهره مبدأ "تقرير الوكيل" في المحاسبة الحديثة. وهنا تُلمس بذرة "نظرية الوكالة" التي سيصيغها الاقتصاديون بعد آلاف السنين.

القانون 108 – تجريم التلاعب المالي:

"إذا كانت صاحبة الحانة لا تقبل الحبوب ثمناً للخمر، بل تأخذ فضّة بالوزن، وتغشّ في الوزن... يُثبت عليها ذلك، وتُلقي في الماء."

التحليل المحاسبي: يُجسّد هذا القانون مبدأ المساءلة الجنائية عن التلاعب بالوزن والمقاييس، وهو سلف قوانين مكافحة الغش التجاري وحماية المستهلك. المحاسبة هنا لم تعد مجرد تسجيل، بل أصبحت أداة للعدالة القانونية.

الفصل الثالث: مصر القديمة – المحاسبة الحكومية ونظام التقارير

في مصر القديمة، كانت المحاسبة مرتبطة عضويّاً بإدارة الدولة المركزية. فالدولة الفرعونية، التي امتدت من الجنوب إلى الشمال، احتاجت إلى نظام مركزي لتجميع الفائض الزراعي وتوزيعه.

نظام التقارير الدورية ودفاتر الخزين الملكي

قُسمت مصر إلى «نومس» (محافظات)، وكان كل حاكم إقليم (نومارش) يرفع إلى العاصمة تقارير دورية تشمل:

- الإيرادات: كميات الحبوب، الماشية، الذهب، والحديد.
- المصروفات: ما يُنفق على المعابد، الجيش، القصور، والعمال.
- المخزون: محتويات المخازن الملكية من حبوب ومؤن.

وكانت هذه التقارير تُراجَع في "ديوان الحسابات" الملكي، ويُعاقب كل من يُثبت عليه تقصير أو اختلاس. وهذا يُمثل أقدم نظام موثّق للرقابة المركزية على الحسابات الحكومية.

شاهد أثري: نموذج مقبرة مكي (نحو 1400 ق.م)

اكتشف علماء الآثار في مقبرة «مكي» (كَبِيرُ الْكُتَّابِ فِي عَهْدِ تَحْتِمَسِ الرَّابِعِ) نموذجاً خشبياً مصغراً لمخزن حبوب، مصحوباً بلفافات بردية صغيرة تسجل محتوياته. يمثل هذا الشاهد أقدم نموذج مصغر لنظام محاسبي، ويعكس مستوى التنظيم الذي بلغته المحاسبة المصرية، حيث كان النموذج يُستخدم كدليل تدريبي للكتّاب الجدد، مما يدلُّ على أنَّ المحاسبة أصبحت علماً يُدرَّس، وليس مجرد مهنة تُمارس.

الفصل الرابع: الصين – المحاسبة كأداة لإدارة الإمبراطورية

على مدى ثلاثة آلاف عام، كانت الصين أكبر إمبراطورية في العالم من حيث السكان والمساحة. ففي عهد أسرة هان (206 ق.م – 220 م) بلغ عدد السكان نحو 60 مليون نسمة، وفي عهد أسرة تانغ (618-907 م) امتدت الإمبراطورية من كوريا إلى آسيا الوسطى. وإدارة كيان بهذا الحجم لم تكن ممكنة دون نظام محاسبي مركزي دقيق.

وبخلاف بلاد الرافدين التي ركزت على التجارة الخاصة، كانت المحاسبة الصينية في جوهرها محاسبة حكومية؛ لأنَّ الدولة كانت تملك الأراضي، وتنظم التجارة، وتجمع الضرائب، وتوزع الموارد.

نظام "جي شو": أول نظام محاسبي مركزي

في عهد أسرة هان، طوّر الصينيون نظام "جي شو" للسجلات الضريبية المركزية، وكان يعمل وفق الآلية التالية:

1. تُعدُّ كل مقاطعة سجلاً سنوياً يبيّن: عدد الأسر، مساحة الأراضي المزروعة، كميات الحبوب المنتجة، والضرائب المحصّلة.
2. تُرفع هذه السجلات إلى حاكم الإقليم الذي يجمعها في تقرير موحد.
3. يُرسل التقرير إلى العاصمة حيث يراجع "ديوان الضرائب" (دوتشي).
4. عند اكتشاف أي تفاوت بين التقارير، يُرسل مفتش للتحقيق.

الدلالة المحاسبية: كان على كل حاكم محلي تقديم تقريره في موعد محدد (عادة في الشهر الأول من السنة). وكان التأخير يُعدُّ جريمة، والتزوير يُعاقب عليه بالإعدام. وهذا النظام يشبه في جوهره مواعيد الإفصاح المالي الإلزامية في الأسواق المالية المعاصرة، مما يدل على أنَّ فكرة "التقارير الدورية الملزمة" ليست اختراعاً حديثاً.

نظام "سان جو": المحاسبة ثلاثية الأعمدة

في عهد أسرتي سونغ (960-1279 م) ومينغ (1368-1683 م)، طوّر الصينيون نظام «سان جو»، أي "الحساب ثلاثي الأعمدة"، حيث يتضمن كل سجل ثلاثة أعمدة:

- العمود الأول: الإيرادات (ما دخل).
- العمود الثاني: المصروفات (ما خرج).
- العمود الثالث: الرصيد (ما بقي).

تنبيه منهجي مهم: يدّعي بعض الباحثين المعاصرين أنّ هذا النظام يمثل "قيداً مزدوجاً" سبق باتشولي بقرون. والأدق علمياً أنّ نظام «سان جو» هو محاسبة أحادية القيد متقدمة، لا قيد مزدوج. فالفارق الجوهرى أنّ القيد المزدوج يسجل كل عملية في حسابين (مدين ودائن) محققاً توازن المعادلة المحاسبية، بينما نظام «سان جو» يكتفي بتسجيل التدفق في عمود واحد ثم تحديث الرصيد. لكنّه يبقى نموذجاً متطوراً يسبق كثيراً من النماذج الأوروبية المعاصرة له.

الفصل الخامس: الهند – المحاسبة في إطار الفقه السياسي

كتاب "الأرثشاسترا": أول منظومة متكاملة للرقابة المالية

في الهند القديمة، نحو القرن الرابع قبل الميلاد، ألف المستشار كاوتيليا (تشاناكيا) كتاب "الأرثشاسترا" (علم السياسة ودستور الحكم)، الذي كان دليلاً عملياً لإدارة إمبراطورية موريا (185، 322 ق.م).

ويخصص كاوتيليا الفصل 20 من الكتاب الثاني بالكامل لـ «محاسبة الإيرادات والمصروفات»، ويحدّد فيه:

- واجبات المحاسبين: آليات التسجيل، ومواعيد تقديم التقارير، والعقوبات على التقصير.
- أنواع الاحتيال المالي: حدّد 40 نوعاً من الاحتيال المحتمل من الموظفين.
- عقوبات الاختلاس: تتراوح من الغرامة المالية إلى الإعدام.
- نظام الرقابة المتبادلة: آليات تحقق المحاسبين من بعضهم البعض.

دلالة محاسبية: ذكر كاوتيليا من بين أنواع الاحتيال: "إدخال رقم في خانة خاطئة"، و"تأخير التسجيل عمداً"، و"تغيير وحدة القياس". وهي أخطاء قد تبدو إجرائية اليوم، لكنها كانت تُعدّ جرائم خطيرة في الهند القديمة، مما يعكس مستوى الدقة المطلوب في الممارسة المحاسبية، ويظهر أنّ مخاطر التلاعب المحاسبي لم تولد مع العصر الحديث، بل هي ملازمة للممارسة منذ نشأتها.

نظام الرقابة المتبادلة: الفصل بين المهام

من أبرز أفكار كاوتيليا مبدأ عدم الاكتفاء بالثقة في موظف واحد. وكان يقول: "كما أنه لا يمكن الوثوق بطاهية واحدة لتذوق الحليب، كذلك لا يمكن الوثوق بموظف واحد في الأمور المالية."

ولهذا أنشأ نظاماً متدرجاً للرقابة المتبادلة:

- المسجل: يُسجل المعاملة.
- المراجع: يتحقق من صحة التسجيل.
- المفتش: يتحقق من عمل المراجع.
- الوزير: يتحقق من عمل المفتش.

التحليل المحاسبي: يمثل هذا النظام أقدم صياغة موثقة لمبدأ "الفصل بين المهام"، وهو من أهم مبادئ الرقابة الداخلية في المحاسبة المعاصرة. وهنا يظهر انتقال الفكر المحاسبي من مجرد "التسجيل" إلى "التصميم المؤسسي للرقابة"، وهو نقلة نوعية تعكس وعياً متقدماً بضعف البشر أمام إغراءات المال.

الفصل السادس: لمحات عن اليابان وإفريقيا

اليابان: نظام "شو ناغوشي" وولادة المحاسبة التجارية المبكرة

في اليابان الإقطاعية، وخلال فترة أزوتشي موموياما (نحو 1570-1600 م)، طوّر التجار نظاماً محاسبياً عُرف بـ "شو ناغوشي"، والذي كان قريباً من نظام القيد المفرد المتقدم، لكنه امتاز بما يُعرف بـ "ثلاثية الإيرادات" (إيرادات المبيعات، إيرادات القروض، إيرادات العمولات). واستُخدم هذا النظام بشكل خاص في قطاع تجارة الأرز، الذي كان العمود الفقري للاقتصاد الياباني.

الدلالة المحاسبية: يثبت هذا النظام أنّ اليابان، رغم عزلة تكنولوجية نسبية، استطاعت تطوير أدوات محاسبية توازي نظيراتها في أوروبا في العصر نفسه. لكنه ظل محصوراً في دوائر التجار الخاصة، ولم يتحوّل إلى علم مدوّن إلا مع دخول المحاسبة الغربية في عصر ميجي (بعد 1868). وهذا يعكس قاعدة تاريخية تتكرر: الممارسة التجارية غالباً ما تسبق التنظير الأكاديمي.

إفريقيا: مملكة مالي وسجلات الذهب والتجارة العابرة للصحراء

في غرب إفريقيا، وتحديدًا في مملكة مالي (القرن 13-15 م)، نشأت واحدة من أغنى إمبراطوريات العالم بفضل تجارة الذهب والملح عبر الصحراء الكبرى. اشتهر ملوك مالي، وعلى رأسهم مانسا موسى (الذي حكم 1312-1337 م)، بتنظيم دقيق للتجارة، وكانت سجلات الذهب والإيرادات الجمركية تُحفظ بدقة في دفاتر

خاصة بإشراف وزير المالية، الذي كان يُدعى "وازيرو"، وهو منصب إداري يُذكر بدور الوزير في الدواوين الإسلامية.

الدلالة المحاسبية: رغم أنَّ هذه السجلات لم تصلنا بشكل مادي كامل، فإنَّ المصادر العربية (مثل رحلة ابن بطوطة) تشير إلى أنَّ تجار "تمبكتو" كانوا يستخدمون نظاماً للكتابة والتوثيق المبني على الخطِّ السوداني، حيث كانت تُسجَّل الديون والعهود والإيصالات التجارية. وهذا يُثبت أنَّ المحاسبة في إفريقيا لم تكن غائبة، بل كانت أداة لتمكين التجارة طويلة المدى، وخاصة في الشبكات التجارية التي ربطت غرب إفريقيا بالعالم الإسلامي وحوض المتوسط.

مقارنة تاريخية بين الحضارات القديمة

الجانب	سومر وبابل	مصر القديمة	الصين القديمة	الهند القديمة	اليابان	إفريقيا (مالي)
المحور الأساسي	التجارة والقانون	الحكومة المركزية	المحاسبة الحكومية والضرائب	المحاسبة الحكومية والرقابة	التجارة الخاصة (الأرز)	التجارة الصحراوية عبر
النظام الرئيسي	النظام الستيني والقانوني	التقارير الدورية	«جي شو» للسجلات الضريبية	نظام «سامهارتا»	«شو ناغوشي»	سجلات الذهب والإيصالات
أبرز إسهام	قانون حمورابي (الإفصاح والمساءلة)	الديوان الملكي للرقابة	نظام «سان جو» ثلاثي الأعمدة	مبدأ الفصل بين المهام	المحاسبة ثلاثية الإيرادات	التوثيق التجاري عبر الخط السوداني
المبدأ المحاسبي البارز	الإفصاح الإلزامي	التقارير الدورية	مواعيد الإفصاح الإلزامية	الرقابة المتبادلة	التصنيف الموضوعي للإيرادات	حفظ حقوق المتعاقدين عبر الصحراء

الدلالات التاريخية والمحاسبية للباب الأول

1. **الحاجة الموضوعية أصل للممارسة:** لم تنشأ المحاسبة نتيجة تأمل نظري، بل استجابة لحاجات عملية فرضها تعقيد النشاط الاقتصادي. وهذا يثبت أنَّ المحاسبة علم تجريبي بامتياز، يتطور استجابة للواقع لا للمنطق المجرد.

2. **الرقابة أصل المحاسبة:** منذ بداياتها، لم تكن المحاسبة مجرد تسجيل، بل أداة لكشف الأخطاء والاحتيال. قانون حمورابي ونظام ديوان الحسابات المصري يُثبتان أنَّ الرقابة المالية سبقت التنظيم

المحاسبي بقرّون، وأنّ مهنة المراجعة لم تولد في القرن التاسع عشر، بل تمتد جذورها إلى الألفية الثانية قبل الميلاد.

3. **تنوع الأنظمة وتوحد المبادئ:** طوّرت كل حضارة نظامها المحاسبي الخاص وفق احتياجاتها، لكن المبادئ الجوهرية بقيت واحدة: التسجيل، الإفصاح، المساءلة. وهذا يؤكد أنّ المحاسبة ليست اختراعاً غريباً، بل استجابة إنسانية عالمية.

4. **القيم الأخلاقية جزء من الجوهر:** من عقوبات الإعدام في القانون البابلي إلى إعدام المختلس في الهند، كانت المحاسبة مرتبطة بالعدالة والأخلاق، وليس فقط بالأرقام والقيود. وهذا يُدّكر بأنّ النزاهة ليست قيمة مستحدثة في المهنة، بل كانت حاضرة منذ نشأتها.

5. **الممارسة تسبق التنظيم:** في كل هذه الحضارات، كانت الممارسة المحاسبية تُمارس وتُطوّر بفعل الضرورة الاقتصادية، قبل تنظيرها بشكل أكاديمي. وهذا يفسر لماذا استغرق القيد المزدوج قروناً ليتحول من ممارسة إلى علم مدوّن.

جدول تركيبي: التحول من التسجيل الفطري إلى الأنظمة المؤسسية

المرحلة المتقدمة (بابل، الصين، الهند)	المرحلة المبكرة (سومر، مصر)	الجانب
أنظمة متكاملة للضرائب والرقابة	تسجيل كميات بسيطة (حصاد، مخزون)	طبيعة المحاسبة
الإفصاح القانوني والمساءلة المؤسسية	حفظ الذاكرة ومنع النسيان	الغرض الأساسي
ديوان حكومي مركزي (جي شو، سامهارتا)	كاتب المعبد (دُبْشِر)	الجهة المنفذة
الدفاتر الرسمية والتقارير الدورية	الألواح الطينية، البردي	الأداة الرئيسية
الفصل بين المهام (الهند)، مواعيد الإفصاح (الصين)	التوثيق المادي	المبدأ البارز
رقابة متبادلة ومفتشون مستقلون	عقوبات فردية (الكاتب)	الرقابة

خلاصة الباب الأول

"انطلقت المحاسبة في بلاد الرافدين لتوثيق الفائض الزراعي، وتطوّرت في بابل إلى أداة قانونية، وفي مصر والصين إلى نظام حكومي مركزي، وفي الهند إلى منظومة رقابية متكاملة، مع تجارب موازية في اليابان وإفريقيا. وتتجلّى الحقيقة الأبرز: المحاسبة ليست اختراعاً حضاريّاً واحداً، بل استجابة إنسانية عالمية للتحدي ذاته: كيف يُدار المال، ويوثَّق الدين، ويُحاسب من يُؤتمن على الأموال؟"

لكن التحول الأعظم كان لا يزال في المستقبل: حين تتحول هذه الممارسات المتفرقة إلى علم مدوّن، وحين تنتقل المحاسبة من الألواح الطينية إلى الدفاتر الورقية، ومن القيد البسيط إلى القيد المزدوج، ومن أداة محلية إلى لغة عالمية.

الباب الثاني: المحاسبة والرقابة في الحضارة الإسلامية

تمهيد

إذا كان الباب الأول قد مهد الطريق لفهم الجذور الأولى للتسجيل الفطري، فإنَّ هذا الباب ينقلنا إلى مرحلة التأسيس المؤسسي والرقابي المنظم. هنا، لم تعد المحاسبة مجرد وسيلة لحفظ الذاكرة الفردية للتاجر أو الكاهن، بل تحولت إلى أداة حيوية وأساسية لإدارة شؤون الدول.

المحطة الأبرز والأكثر تأثيراً في هذا السياق هي الحضارة الإسلامية. فهذه الحضارة لم تكتفِ بترجمة المعارف السابقة والحفاظ عليها فحسب، بل ابتكرت أنظمة إدارية ومحاسبية متقدمة ومتفردة، تجسدت بوضوح في "نظام الدواوين" الذي نظم إيرادات الدولة ونفقاتها بدقة، و"نظام الحسبة" الذي أرسى دعائم الرقابة الداخلية والتدقيق الميداني في الأسواق والمعاملات التجارية. لقد كان هذا الإرث المعرفي والتنظيمي الإسلامي هو الجسر الذي نقل مبادئ المحاسبة والرقابة إلى أوروبا لاحقاً، ممهداً الطريق للمرحلة التالية من التطور.

الفصل الأول: نشأة النظم المالية والرقابية في صدر الإسلام والعهد الأموي

واقعة تاريخية: تأسيس ديوان الجند وتنظيم الموارد البشرية (15 هـ / 636 م)

[السياق التاريخي]

مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ووصول الغنائم والأموال من بلاد الشام والعراق، برزت حاجة موضوعية ملحة لإدارة هذه الموارد. لم يعد الاعتماد على الذاكرة أو التقدير العشوائي كافياً لضمان العدالة في التوزيع.

[الممارسة المحاسبية]

أمر الخليفة بإنشاء "ديوان الجند" (ديوان المقاتلة والجنود). لم يكن التسجيل عشوائياً، بل اتبع منهجية تصنيفية دقيقة: البدء بأقارب رسول الله ﷺ، ثم السابقين إلى الإسلام، ثم الترتيب حسب السبق في الغزوات. رُصد لكل اسم مقدار ثابت من العطاء (الراتب)، مع تحديث السجل سنوياً لإضافة المواليد الجدد وشطب المتوفين.

[الدلالة المحاسبية]

يمثل هذا الإجراء أقدم نظام موثق في التاريخ الإسلامي لإدارة الموارد البشرية وكشوف المرتبات. لقد تحول "الديوان" من مجرد كلمة فارسية تعني "السجل" إلى مؤسسة تضمن استمرارية الحقوق، وتمنع المحاباة، وتوثق التزامات الدولة المالية تجاه أفرادها.

ديوان الجند: أسس التصنيف والتوثيق

استجابةً لتأسياس الدولة، حَقَّق ديوان الجند ثلاثة أهداف محاسبية جوهريّة:

1. التوثيق: منع النسيان أو التلاعب في قوائم المستحقين.
2. التصنيف: ترتيب المستحقين وفق معايير موضوعية (الأولوية الشرعية والتاريخية).
3. الاستمرارية: ضمان انتقال الحقوق المالية لأبناء الجنود وأراملهم، مما يعكس فهماً مبكراً لمبدأ "الاستمرارية" في الالتزامات المالية.

دلالة لغوية وتاريخية: انتقل مصطلح "ديوان" من الفارسية إلى العربية، ثم انتقل لاحقاً إلى اللغات الأوروبية مثل الفرنسية (Douane) والإيطالية (Dogana) ليعني "مكتب الجمارك" أو "مكتب السجلات"، مما يعكس الأثر الإداري للحضارة الإسلامية على أوروبا في العصور الوسطى.

ديوان الخراج: تقييم الأصول لأغراض ضريبية

مع فتح العراق ومصر، واجهت الدولة تحدي تقييم الأراضي الزراعية بشكل منهجي وعادل لأغراض جباية الخراج.

وثيقة تاريخية وتحليل محاسبي

جاء في كتاب "الخراج" لأبي يوسف (ت 182هـ)، ناقلاً عن سياسة عمر بن الخطاب:

"أن يُكتب لكل قوم ما أخذ منهم من الأرض، وما جعل عليهم من الخراج، وما صلحوا عليه، ويشهد على ذلك عدول المسلمين."

التحليل المحاسبي: ترسّخ هذه العبارة أركان القياس والإفصاح المحاسبي الحديث: تحديد الأصل (الأرض)، تحديد الالتزام المالي (الخراج)، التوثيق الكتابي (الطومارات)، وشهادة الشهود (وهو ما يوازي اليوم مبدأ التدقيق الخارجي والتحقق المستقل).

بيت المال: التطبيق المبكر لـ "فرضية الشخصية المعنوية"

يُعَدُّ مفهوم "بيت المال" كأداة مستقلة مالياً عن شخص الحاكم، من أعظم الإسهامات المحاسبية في صدر الإسلام. وهو التطبيق العملي لما يُعرف اليوم بـ "فرضية الشخصية المعنوية"، التي تنصُّ على استقلال الكيان المالي عن مالكه أو مديره.

ففي عهد الخليفة عمر، كان بيت المال يُدار كصندوق مستقل، لا يجوز للحاكم أن يأخذ منه إلا بقدر حاجته وإجراءات محددة، وأن يُفصل بين ماله الخاص ومال الدولة. وهذا المبدأ – الذي يُعدُّ اليومَ بديهيةً – كان ثورياً في عصر اختلطت فيه أموال الحكام بأموال الدولة في كل الحضارات الأخرى.

الفصل الثاني: تطور الفكر المحاسبي والرقابي – الفقه المالي ونظام الحسبة

واقعة تاريخية: دور المحتسب في الرقابة السوقية وضمان الجودة

[السياق التاريخي]

في الأسواق الإسلامية خلال العصور الوسطى، لم تكن الرقابة مقتصرة على الدواوين المركزية، بل امتدت إلى الأسواق لضمان العدالة في المعاملات اليومية.

[الممارسة المحاسبية]

كان "المحتسب" يدخل السوق حاملاً "كتاب الحسبة" (دليل مهني). يتوقف أمام دكان، يقيس الأوزان بمكاييل معتمدة، ويقارن جودة السلع (مثل الزيت) بالمواصفات القياسية المدونة في الدليل. إذا اكتشف غشاً (مثل خلط الزيت بشحم)، يأمر بإزالته أو الإفصاح عنه للمشتري.

[الدلالة المحاسبية]

يمثل هذا النظام شكلاً مبكراً ومتكاملاً من "تدقيق الامتثال"، ومراقبة الجودة، وحماية المستهلك، ومكافحة الغش التجاري، في جولة ميدانية واحدة، وهو نظام لم يكن له نظير في أوروبا في تلك الحقبة.

كتاب "الخراج" لأبي يوسف: أسس المالية العامة

يُعدُّ كتاب "الخراج" ليعقوب بن إبراهيم أبو يوسف (ت 182هـ)، الذي كُلف بوضعه من قبل الخليفة هارون الرشيد، دليلاً منهجياً للمالية العامة. أقرّ الكتاب مبادئ محاسبية متقدمة:

1. مبدأ الإفصاح والشفافية: التوثيق الكتابي، القياس الدقيق، والإثبات بشهود (التدقيق الخارجي).
2. مبدأ التخصص الوظيفي: الفصل الواضح بين مهام العامل (جامع المال)، والكاتب (المسجل)، والشاهد، والضامن. وهو تطبيق مبكر لمبدأ "الفصل بين المهام".
3. مبدأ عدم الازدواجية: "لا يؤخذ من الرجل رصيدان في سنة واحدة"، وهو ما يوازي مبدأ منع الازدواج الضريبي في الأنظمة الحديثة.

"الأحكام السلطانية" للماوردي: مواصفات المسؤول المالي

خصّص الماوردي (ت 450هـ) فصلاً كاملاً لواجبات "العامل" (المسؤول المالي)، محدداً سبعة شروط: العلم، الورع، الكفاية، الرأي السديد، السلامة من العاهات، الشجاعة، والنسب.

دلالة محاسبية:

عند مقارنة هذه الشروط بمتطلبات شغل منصب "مدير مالي" اليوم، يظهر تطابق مذهل:

- العلم (المؤهلات الأكاديمية) CPA/CMA
- الورع (مدونة السلوك المهني) Code of Ethics
- الكفاية (الخبرة العملية)
- الرأي السديد (مهارات التحليل)
- الشجاعة (الاستقلالية المهنية)

كما أقرّ الماوردي "نظرية الضمان"، التي تجعل العامل مسؤولاً مالياً عن العجز إلا إذا أثبت عدم تقصيره، وهو يماثل "مسؤولية أمناء الصندوق" و"عقود التأمين على الأمان" في العصر الحديث.

أدبيات الحسبة: الشيرازي ومعايير مهنة الرقابة

يُعَدُّ كتاب "نهاية الرتبة في طلب الحسبة" للشيرازي (ت نحو 620هـ) أقدم دليل مهني متكامل للمحتسب. اشترط الشيرازي في المحتسب أن يكون عارفاً بالحساب، وبأسعار السلع وعيوبها، وبأحكام الشرع.

حدّد الشيرازي إجراءات فحص ميدانية تشمل: الفحص المفاجئ، أخذ العينات، المقارنة مع المعايير المعتمدة، التوثيق في سجلات المخالفات، والتدرج في العقوبة. هذه الإجراءات تطابق تماماً ما يُعرف اليوم بـ "إجراءات المراجعة الميدانية" و"أوراق العمل المحاسبية".

نظرية "التضمنين": المسؤولية المالية في الفقه الإسلامي

"التضمنين" هو إلزام الشخص بتعويض المال الذي تلف أو ضاع وهو في عهده. حددت هذه النظرية بدقة: مبدأ المسؤولية، من المتسبب، مقدار التعويض، ومن يتحمّل عبء الإثبات.

وثيقة تاريخية وتحليل محاسبي

جاء في "السياسة الشرعية" لابن تيمية (ت 728 هـ):

"كل من ولّاه الإمام على مال للمسلمين، فهو ضامنٌ له حتى يؤدّيه. فإن تلف بغير تعدٍّ ولا تقصير، فهو من مال المسلمين. وإن تلف بتعدٍّ أو تقصير، فهو ضامن."

التحليل المحاسبي: يقرُّ هذا النص مبدأ "المسؤولية الموضوعية" للمسؤول المالي، وهو مبدأ متقدم يحمي المال العام ويحدد بوضوح حدود المسؤولية المهنية والإهمال. وهو يُعدُّ سلفاً لمفهوم "المسؤولية الائتمانية" في الأنظمة القانونية الحديثة.

دلالات التجربة المحاسبية في الفقه المالي الإسلامي

الدلالات التاريخية والمحاسبية

1. المحاسبة مهنة ذات معايير مبكرة: وضع الفقهاء المسلمون منذ القرن الثاني الهجري معايير مهنية وأخلاقية للمسؤولين الماليين، مما يثبت أن المحاسبة كانت علماً له أصوله، وليس مجرد تسجيل عشوائي.
2. الرقابة المتبادلة والمجتمعية: نظام الحسبة أشرك المحتسب، الشهود، والكتاب في الرقابة، مما يوازي مفاهيم "الرقابة المجتمعية" و"قنوات الإبلاغ عن المخالفات" الحديثة.
3. الأخلاق كأساس للمهنة: لم تفصل الحضارة الإسلامية بين المحاسبة والأخلاق. اشترط "الورع" قبل "العلم" في المحتسب هو تذكير دائم بأن النزاهة المهنية هي حجر الزاوية في المهنة، خاصة في ظل فضائح المحاسبة المعاصرة.

مقارنة تاريخية مع الممارسات المعاصرة

في المحاسبة الحديثة	في الفقه المالي الإسلامي
معايير المحاسبة الحكومية (IPSAS)	كتاب "الخراج" لأبي يوسف
متطلبات شغل الوظائف المالية ومدونات السلوك	شروط الماوردي في العامل
هيئات الرقابة على الأسواق وحماية المستهلك	"الحسبة" والشيرازي
المسؤولية الائتمانية للأمناء والمدراء (Fiduciary Duty)	"نظرية التضمين"
المراجعات المفاجئة (Surprise Audits)	فحص المحتسب المفاجئ

الفصل الثالث: التطور المؤسسي للمحاسبة – الدواوين المتخصصة ونظام الوقف

واقعة تاريخية: السجلات المحاسبية كأداة للفصل في منازعات الأوقاف

[السياق التاريخي]

في القرن الثامن الهجري (القاهرة المملوكية)، نشب نزاع حول ملكية عقار في حي الجمالية، ادعى تاجر ملكيته، بينما ادعى ناظر الوقف أنه مخصص لمسجد ومدرسة.

[الممارسة المحاسبية]

لم يحسم القاضي النزاع بالشهادات الشفهية فحسب، بل استند إلى "دفتر الوقفية"، وهو سجل يومي يدون فيه كل وارد ومنصرف. وجد القاضي إيجارات مسجلة بانتظام منذ ثمانين عاماً، وأسماء المستفيدين، ومصاريف الصيانة.

[الدلالة المحاسبية]

استُخدمت السجلات المحاسبية كأداة إثبات قضائية. أصبحت الدفاتر المرجع النهائي في النزاعات المالية، مما يعني أن المحاسبة تجاوزت وظيفتها التنظيمية إلى وظيفة قانونية. هذه هي البداية الفعلية لما سيُعرف لاحقاً بـ "قابلية التدقيق".

تطور الدواوين المتخصصة في العصر العباسي والفاطمي

مع اتساع الدولة وتعدد إدارتها، تخصصت الدواوين لتغطية مختلف جوانب المالية العامة:

- ديوان الخراج: مسؤول عن الإيرادات العقارية.
- ديوان الجند: مسؤول عن الرواتب والعطاء.
- ديوان الضياع: مسؤول عن أملاك الخاصة (أراضي الخليفة وعائلته) – وهو ما يوازي "سجل الأصول الثابتة" اليوم.
- ديوان النظر: مسؤول عن المراجعة المالية – وهو ما يوازي "إدارة المراجعة الداخلية".

الدلالة المحاسبية: هذا التخصص الوظيفي يُعدُّ نقلة نوعية في الفكر المحاسبي؛ إذ أصبحت المحاسبة تُمارس بواسطة وحدات مستقلة متخصصة، وليس بواسطة كاتب عام واحد. هذا الفصل بين الوظائف يُمثل تطبيقاً مؤسسياً لمبدأ الرقابة المتبادلة الذي سبق أن ظهر في الهند القديمة، لكنه هنا أصبح جزءاً من بنية الدولة نفسها.

نظام الدفاتر الفاطمي: "الجريدة" و"الخاصة" و"الكشكول"

في العصر الفاطمي، طُوِّر الديوان المصري نظاماً محاسبياً متقدماً قائماً على ثلاثة دفاتر رئيسية:

1. دفتر "الجريدة": يُسجَّل فيه كل المعاملات اليومية تفصيلاً، مرتبة زمنياً.
 2. دفتر "الخاصة": يُخصَّص للحسابات المهمة أو الحساسة، مثل أموال الخليفة الخاصة وأملاك الدولة الكبرى.
 3. دفتر "الكشكول": ملخص دوري (شهري أو سنوي) يُعدُّ من الجريدة والخاصة، ويُستخدم لتقديم التقارير إلى الخليفة.
- دلالة محاسبية: هذا النظام يُشبه بشكل مذهل دورة المحاسبة الحديثة: اليومية العامة (الجريدة)، وحسابات الأستاذ الخاصة (الخاصة)، والقوائم المالية الموجزة (الكشكول). الفارق الجوهرى أنَّ الفاطميين طَبَّقوه قبل مئات السنين من توثيق "باتشولي" لدورة المحاسبة في القرن الخامس عشر.

تنبيه منهجي: هذا النظام ليس "قيداً مزدوجاً" بالمعنى الباتشولي (لا يوجد طرفاً مدين ودائن متقابلان يحققان معادلة الميزانية)، لكنه يمثل نظام محاسبة أحادية القيد متقدماً جداً، يقترب من القيد المزدوج في دقته التنظيمية وتسلسل دورة المحاسبة (التسجيل ← الترحيل ← المطابقة).

آليات الرقابة المتبادلة والضمان المالي

أدركت النظم الإسلامية أنَّ الرقابة الفردية غير كافية، فابتكرت:

1. نظام الكفلاء: اشتراط تقديم كفيل مالي يضمن العامل، مما يوازي "كفالة حسن السيرة والسلوك".
2. نظام الضمناء: تعيين ضامن مستقل يتحقق من صحة المعاملة الكبيرة قبل تنفيذها، وهو ما يُوازي "الموافقة المزدوجة" في الأنظمة البنكية.
3. نظام المقابلة: إرسال مراجع مستقل لمقارنة حسابات العامل مع حسابات الضامن، وهو سلف "التدقيق الخارجي المستقل".

نظام الوقف: النموذج المؤسسي المبكر للمحاسبة غير الربحية

يُعدُّ الوقف (حبس الأصل وتسبيل المنفعة) كياناً مستقلاً غير هادف للربح، يسبق المؤسسات الخيرية الحديثة بقرون. طرح الوقف تحديات محاسبية عالجهها النظام الإسلامي بذكاء:

المقابل في المحاسبة الحديثة	في نظام الوقف الإسلامي
فرضية الاستمرارية (Going Concern)	الديمومة (الأصل لا يُباع ولا ينتهي)
الشخصية المعنوية (Legal Entity)	الاستقلالية (لوقف ذمة مالية مستقلة عن الواقف)
المحاسبة المقيدة / محاسبة الصناديق (Fund Accounting)	الغرض (يُصرف الربح حسب شروط الواقف المحددة بدقة)
الحوكمة غير الربحية والتدقيق الخارجي	الرقابة (ناظر الوقف يُحاسب أمام القاضي)

وثيقة تاريخية وتحليل محاسبي

من وقفية السلطان حسن في القاهرة (757 هـ):

"يُعَيَّن ناظرٌ من أهل الأمانة والكفاية، يُقدِّم حساباً كل ستة أشهر أمام قاضي القضاة. فإنْ ظهر تقصير، عُزل وضمِّن."

التحليل المحاسبي: تحتوي هذه الوثيقة على أركان تأسيس مؤسسة غير ربحية: تحديد الأصل، تحديد المستفيدين، شروط الصيانة (الاستمرارية)، تعيين مدير مالي (الناظر)، تقارير دورية (كل 6 أشهر)، تدقيق خارجي (أمام القاضي)، ومسؤولية التعويض (الضمان).

كما تظهر السجلات اليومية للأوقاف (مثل وثائق الأمتارلر) قيداً بسيطاً: تحصيل إيراد (5 دراهم)، تصنيف المصروفات حسب الغرض (رواتب، تشغيل، صيانة)، ومطابقة الرصيد (صفر). هذا هو بالضبط جوهر "محاسبة الصناديق" المعاصرة.

انتقال المعرفة المحاسبية الإسلامية إلى أوروبا

انتقلت المعرفة عبر ثلاث قنوات رئيسية:

- صقلية: حيث احتفظ النورمان¹ بالنظم الإدارية العربية.
- الأندلس: مراكز الترجمة في طليطلة.
- الحروب الصليبية والتجارة: احتكاك التجار الإيطاليين بالنظم الإسلامية.

انتقلت مصطلحات مثل: سفتجة / (Sofia) الكمبيالة، صك / (Cheque) الشيك، تعريف (Tariff)، ديوان (Douane).

¹ شمال فرنسا (نورماندي) – أصلهم فايكنغ اسكندنافيون.

تنبيه منهجي مهم: يجب التمييز بدقة علمية: انتقال المصطلحات وأدوات مثل الأرقام العربية والحوالات المالية لا يعني انتقال "نظام القيد المزدوج" كاملاً، فهو نتاج بيئة تجارية إيطالية مستقلة لاحقاً. لكن التأثير الإسلامي كان حقيقياً وغير مباشر، حيث مهّدت هذه الأدوات ومفاهيم الرقابة والشفافية الأرضية لتطوّر المحاسبة الأوروبية.

دلالات التجربة المحاسبية في الدواوين المتقدمة والوقف

الدلالات التاريخية والمحاسبية

1. تفوق المحاسبة المؤسسية: أثبتت الدواوين العباسية والفاطمية أنّ المحاسبة تصبح أكثر دقة وقوة عندما تتحول إلى مؤسسة ذات إجراءات موحدة ورقابة متبادلة، بدلاً من كونها ممارسة فردية.
2. جذور المحاسبة غير الربحية: يُثبت نظام الوقف أن المحاسبة عن الكيانات غير الهادفة للربح ليست ابتكاراً غريباً حديثاً، بل لها جذور راسخة في الحضارة الإسلامية تمتد لأكثر من ألف عام.
3. التكامل الحضاري للمعرفة: لم تنتقل المعرفة في اتجاه واحد؛ فالحضارة الإسلامية طوّرت ما أخذته من الفرس والرومان، ثم أسهمت في تمهيد الطريق لأوروبا، ممّا يؤكد أنّ التلاقح الحضاري هو محرك التقدم المحاسبي.

مقارنة تاريخية مع الممارسات المعاصرة

الدواوين الإسلامية المتقدمة	في المحاسبة الحديثة
ديوان الضياع (سجل الأصول)	سجل الأصول الثابتة (Fixed Assets Register)
ديوان النظر (المراجعة)	إدارة المراجعة الداخلية (Internal Audit)
نظام "الدفاتر الثلاثة" الفاطمي	دورة المحاسبة المتكاملة (Accounting Cycle)
"التدوير الوظيفي" العباسي	تدوير الموظفين كأداة رقابية (Job Rotation)
نظام الكفلاء والضمان	الموافقة المزدوجة والضمانات المالية
نظام الوقف (كيان غير ربحي)	محاسبة المنظمات غير الربحية (NPO Accounting)
دور القاضي في الرقابة	المدقق الخارجي المستقل

الدلالات التاريخية والمحاسبية للباب الثاني

1. المحاسبة مهنة ذات معايير مبكرة: وضع الفقهاء المسلمون منذ القرن الثاني الهجري معايير مهنية وأخلاقية للمسؤولين الماليين، مما يثبت أنّ المحاسبة كانت علماً له أصوله، وليس مجرد تسجيل عشوائي. وهذا يُظهر أنّ التنظيم المهني ليس ابتكاراً حديثاً، بل امتداد لتراث عريق.

2. الرقابة المتبادلة منهج مؤسسي: نظام الحسبة أشرك المحتسب، الشهود، والكتاب في الرقابة، وهو ما يوازي مفاهيم "الرقابة المجتمعية" و"قنوات الإبلاغ عن المخالفات" الحديثة. وهذا يُثبت أنَّ الرقابة الفعالة لا تقوم على فرد واحد، بل على نظام متكامل.

3. الأخلاق أساس المهنة: لم تفصل الحضارة الإسلامية بين المحاسبة والأخلاق. اشتراط "الورع" قبل "العلم" في المحتسب يؤكد أنَّ النزاهة المهنية هي حجر الزاوية في المهنة، وهو درس بالغ الأهمية في ظل فضائح المحاسبة المعاصرة.

4. المحاسبة غير الربحية جذورها إسلامية: يُثبت نظام الوقف أنَّ المحاسبة عن الكيانات غير الهادفة للربح ليست ابتكاراً غريباً حديثاً، بل لها جذور راسخة في الحضارة الإسلامية تمتد لأكثر من ألف عام. وهذا يُصحح الانطباع السائد بأنَّ هذا النوع من المحاسبة وليد القرن العشرين.

5. التكامل الحضاري للمعرفة: لم تنتقل المعرفة في اتجاه واحد؛ فالحضارة الإسلامية طوّرت ما أخذته من الفرس والرومان، ثم أسهمت في تمهيد الطريق لأوروبا. وهذا يؤكد أنَّ التلاقح الحضاري هو محرك التقدم المحاسبي، وأنَّ العزلة المعرفية تؤدي إلى الركود.

جدول تركيبي: التحول من المحاسبة الحكومية إلى المحاسبة المؤسسية في الإسلام

الجانب	المرحلة المبكرة (صدر الإسلام والعهد الأموي)	المرحلة المتقدمة (العباسي والفاطمي)
الهيكل المؤسسي	ديوان الجند، ديوان الخراج	دواوين متخصصة (الضياغ، النظر، الخاصة)
الغرض الأساسي	توزيع العطاء وجباية الخراج	إدارة الأصول، الرقابة المركزية، التقارير الدورية
الرقابة	شهادة الشهود والعدول	نظام الكفلاء والضمناء، التدقيق الميداني
الأداة المحاسبية	الدواوين البسيطة	الدفاتر الثلاثة (الجريدة، الخاصة، الكشكول)
الابتكار المحاسبي	بيت المال (الشخصية المعنوية)	نظام الوقف (المحاسبة غير الربحية)
التأثير الحضاري	توثيق الحقوق والالتزامات	انتقال المعرفة إلى أوروبا عبر صقلية والأندلس

خلاصة الباب الثاني

"أسست الحضارة الإسلامية نموذجاً مؤسسياً محاسبياً متميزاً تجلّى في ديوان الضياغ لإدارة الأصول، والديوان المفصل للرقابة المركزية، ونظام الكفالة للرقابة المتبادلة. ويبقى نظام الوقف أبرز إنجاز، بصفته أقدم نموذج متكامل للمحاسبة غير الربحية، قام على وثائق تأسيسية، وسجلات يومية، ورقابة قضائية مستقلة. هذا التراث المحاسبي انتقلت أدواته ومفاهيمه لتؤثر في المسار العالمي للمهنة."

الباب الثالث: ولادة المحاسبة الحديثة

تمهيد

يمثل هذا الباب نقطة التحول الجذرية في تاريخ علم المحاسبة، حيث انتقلت الممارسة المحاسبية من كونها مجموعة من العادات المتفرقة والمحدودة النطاق، إلى علم منهجي له قواعده وأصوله المدونة والمقبولة.

مع اتساع رقعة التجارة الأوروبية في عصر النهضة، وبروز المدن التجارية الكبرى والموانئ الحيوية مثل البندقية وجنوة، لم تعد طرق التسجيل التقليدية (ذات القيد المفرد) قادرة على استيعاب تعقيدات المعاملات التجارية، والشراكات المتعددة، والعمليات الائتمانية المتزايدة. هنا، برزت الحاجة الملحة لنظام يضمن التوازن الرياضي، ويكشف عن المركز المالي للمنشأة بدقة وموضوعية، مما أدى إلى التطور الطبيعي والمنطقي نحو "نظام القيد المزدوج".

وتُوِّجت هذه الرحلة التطورية بظهور الراهب وعالم الرياضيات الإيطالي "لوكا باتشولي"، الذي خَلَدَ هذا النظام في مؤلفه الخالد "مجموع المعارف في الحسابات الهندسية والتناسب" عام 1494م. لم يخترع باتشولي النظام من العدم، لكنه كان أول من صاغه ونظمه ونشره علمياً، مانحاً المحاسبة هويتها العلمية الحديثة، ومؤسساً لقواعد وأسس لا تزال تشكّل حتى اليوم العمود الفقري للممارسة المحاسبية والتنظيم المالي في جميع أنحاء العالم.

الفصل الأول: جذور القيد المزدوج في المدن الإيطالية قبل عصر باتشولي

واقعة تاريخية: دفتر "ماساري" في جنوة (1340م)

[السياق التاريخي]

في منتصف القرن الرابع عشر، كانت مدينة جنوة إحدى أقوى الجمهوريات التجارية في البحر المتوسط، وتُدير بلدية المدينة شبكة معقدة من الإيرادات الضريبية والإنفاق العام.

[الممارسة المحاسبية]

احتفظت البلدية بدفتر حسابات يُعرف اليوم بـ "دفتر ماساري"، ويُعدُّ أقدم دفتر قيد مزدوج مكتمل الأركان ومُدقّق حتى اليوم. لم يقتصر الدفتر على تسجيل المعاملات فحسب، بل تضمن في نهايته "ميزان مراجعة"، حيث كان مجموع أطراف "له" (Dare) يساوي تماماً مجموع أطراف "عليه" (Avere).

[الدلالة المحاسبية]

يُثبت هذا الدفتر أنَّ مفهوم "توازن المعادلة المحاسبية" كان راسخاً في الممارسة العملية قبل توثيقه نظرياً على يد باتشولي بـ 154 عاماً. كما يُثبت أنَّ القيد المزدوج لم يكن اختراعاً لحظياً، بل ثمرة تطور تدريجي في البيئة التجارية الإيطالية.

تصحيح المغالطة التاريخية الكبرى

تُكرّس في الأدبيات المحاسبية لفترة طويلة القول بأنَّ "لوكا باتشولي هو مخترع القيد المزدوج في عام 1494م". والصواب علمياً أنَّ باتشولي لم يخترع النظام، بل دوّنه ووصفه فقط.

عندما نشر الراهب الفرنسيكاني الإيطالي لوكا باتشولي كتابه "مجموع الحسابات والهندسة والتناسب والتناسبات" (*Summa de Arithmetica, Geometria, Proportioni et Proportionalita*) في البندقية عام 1494م، خصّص فيه نحو 27 صفحة فقط لوصف "الطريقة البندقية" في مسك الدفاتر، ضمن قسم مستقل بعنوان "تفاصيل الحسابات والكتابات" (*Particularis de Computis et Scripturis*).

وتُثبت السجلات التاريخية أنَّ هذا النظام كان مُمارساً فعلياً في المدن الإيطالية (جنوة، فلورنسا، البندقية) منذ القرن الثالث عشر على الأقل، أي قبل باتشولي بمئتي عام. وكان دور باتشولي التاريخي هو جمع الممارسات المشتتة وصياغتها في قواعد منهجية واضحة يمكن تدريسها وتعميمها.

الأدلة المادية على القيد المزدوج قبل باتشولي

1. سجلات "فارولفي" 1299م: (1300م) اكتشف المؤرخون في أرشيفات فلورنسا دفتر حسابات لشركة "فارولفي" التجارية، العاملة في مجال الصرافة والتجارة في فرنسا وإيطاليا. يُعدُّ هذا الدفتر من أقدم الأدلة المادية على استخدام نظام قيد مزدوج متكامل، حيث تظهر حسابات "له" و"عليه" بشكل متوازن.

2. دفتر "ماساري" في جنوة (1340م): يُعدُّ هذا الدفتر، المحفوظ في أرشيفات مدينة جنوة، أقدم دفتر قيد مزدوج مكتمل الأركان ومُدقّق. احتوى المدخل فيه على موازنة مراجعة في نهايته للتأكد من توازن الأطراف، مما يُثبت رسوخ مفهوم المعادلة المحاسبية قبل باتشولي بقرن ونصف.

3. السجلات التجارية في براتو: احتفظ التاجر فرانشيسكو داتيني (1335-1410م) في مدينة براتو قرب فلورنسا بأرشيف تجاري ضخّم يضم 150 ألف وثيقة. وتُظهر سجلاته استخداماً متقدماً لممارسات قريبة من القيد المزدوج، حيث كانت المعاملات تُسجّل في صفحتين متقابلتين: "له" و"عليه"، مع ختام كل صفحة بعبارة: "وذلك ليكون الحساب مستقيماً، ولنعرف دائماً ما لنا وما علينا".

العوامل الموضوعية لنشأة القيد المزدوج في إيطاليا

لم يكن ظهور هذا النظام في شمال إيطاليا صدفة، بل نتيجة حتمية لثلاثة عوامل متشابكة:

1. **ثورة التجارة البحرية:** بعد الحروب الصليبية، سيطرت مدن مثل البندقية وجنوة على طرق التجارة بين أوروبا والشرق (التوابل، الحرير، الأصباغ). وولّد هذا التوسع حاجة ماسة لتتبع البضائع عبر رحلات بحرية طويلة ومحفوفة بالمخاطر.
2. **ظهور شركات الأشخاص والتمويل:** لم يعد التاجر يعمل بمفرده، بل ظهرت "شركات التوصية"، حيث يجمع شريك رأس المال، ويجمع شريك آخر الخبرة ويقوم بالرحلة. وأوجد هذا الفصل بين "مالك المال" و"مدير العمل" حاجة ملحة لنظام محاسبي يضمن الشفافية، ويحسب الربح الدقيق لتقسيمه بنسب متفق عليها.
3. **تطور القطاع المصرفي:** أسست عائلات مثل "باردي" و"بيروتزي" ثم "ميديشي" في فلورنسا شبكات بنكية تمتد من لندن إلى القسطنطينية. وطلبت التحويلات المالية، وخطابات الاعتماد، وحسابات الفوائد، نظاماً لا يعتمد على الذاكرة، بل على سجلات متقاطعة تمنع التلاعب وتكشف الأخطاء فوراً.

النظام المحاسبي "البندقي" ودورة المحاسبة

وصف باتشولي في كتابه "السوما" دورة محاسبية تتكون من ثلاثة دفاتر رئيسية، لا تزال تشبه إلى حد كبير دورة المحاسبة الحديثة:

1. **المذكرة: (Memoriale)** دفتر أولي يُسجّل فيه الكاتب المعاملات فور حدوثها، بتسلسل زمني، مع ذكر التاريخ، وأطراف العملية، ووصف السلعة. (ما يُعرف اليوم بـ "مستندات المصدر").
2. **اليومية: (Giornale)** يُنقل من المذكرة إلى اليومية، ولكن بصياغة محاسبية رسمية باستخدام مصطلحات "له" (مدين) و"عليه" (دائن).
3. **دفتر الأستاذ: (Quaderno)** يُرخل من اليومية إلى حسابات منفصلة لكل عميل، أو سلعة، أو صندوق. وكان يُشترط أن يكون هذا الدفتر مكتوباً بحبر دائم، ولا يُمسح أو يُشطب فيه أي خطأ (بل يُصحح بقيد عكسي)، لضمان عدم التلاعب بالسجلات.

وثيقة تاريخية وتحليل محاسبي

جاء في مقدمة دفتر "ماساري" في جنوة (1340م):

"بسم الله، أبدأ هذا الدفتر في سنة 1340. ليعلم كل من يقرأه أنّ هذا السجل يهدف إلى إظهار الحقيقة، وأنّ كل قيد فيه له وجهان: وجهٌ لما خرج، ووجهٌ لما دخل، لكي يكون الحساب واضحاً بين يدي الله والناس."

التحليل المحاسبي: يربط هذا النص بين الدقة الرياضية (توازن القيود) والأخلاقيات المهنية (الشفافية والنية الحسنة)، وهو ما يُعدُّ جوهر الروح المهنية للمحاسبة الحديثة.

أصل المصطلحين: المدين والدائن

كلمة **Debit** (مدين) مشتقة من الكلمة اللاتينية **Debere** وتعني "ما يجب أن يُعطى" (له). وكلمة **Credit** (دائن) مشتقة من **Credere** وتعني "ما يُؤتمن عليه" أو "ما تم إعطاؤه" (عليه). وكانت هذه المصطلحات اللاتينية تُترجم في الدفاتر الإيطالية المبكرة إلى **Dare** و **Avere**.

دلالات التجربة المحاسبية في جذور القيد المزدوج

الدلالات التاريخية والمحاسبية

1. الممارسة تسبق التنظير دائماً: لم يولد القيد المزدوج في غرفة عالم رياضيات، بل وُلد في مكاتب التجار. والمحاسبة علم تطبيقي يولد من رحم الحاجة الاقتصادية.
2. الشفافية أساس الائتمان: السبب الرئيسي لنجاح النظام المزدوج لم يكن "جمال الأرقام"، بل قدرته على بناء الثقة بين الشركاء والمستثمرين والمقرضين في بيئة تجارية عالية المخاطر.
3. التوازن فلسفة لا معادلة فقط: فكرة أن "كل قيد له وجهان" تعكس رؤية عميقة للكون الاقتصادي: لا يمكن أن يأتي ربح دون تكلفة، ولا دَيْن دون حق، ولا أصل دون مصدر تمويل.

مقارنة تاريخية مع الممارسات المعاصرة

في إيطاليا عصر النهضة (قبل باتشولي)	في المحاسبة الحديثة
دفتر "المذكرة" (Memoriale)	مستندات المصدر وسجل المعاملات الأولى
دفتر "اليومية" (Giornale)	دفتر اليومية العام (General Journal)
دفتر "الأستاذ" (Quaderno)	دفتر الأستاذ العام (General Ledger)
شركات "كومندا" (Commenda)	شركات التوصية بأسهم / المساهمة
موازنة مراجعة جنوة (1340م)	ميزان المراجعة (Trial Balance)
منع الشطب في الدفاتر	مبادئ نزاهة السجلات (Audit Trail)

الفصل الثاني: توثيق القيد المزدوج وانتشار "الطريقة البندقية"

واقعة تاريخية: نشر كتاب "السوما" في البندقية (1494م)

[السياق التاريخي]

في شهر نوفمبر من عام 1494م، كانت مدينة البندقية الإيطالية تشهد نشاطاً مكثفاً في ورشة طباعة حديثة، تخرج منها صفحات كتاب ضخمة للراهب الفرنسيكاني والأستاذ الجامعي لوكا باتشولي.

[الممارسة المحاسبية]

ضمن كتاب "مجموع الحسابات والهندسة والتناسب والتناسبات" الذي يتجاوز 500 صفحة، تضمّن باتشولي قسماً مستقلاً من 27 صفحة بعنوان "تفاصيل الحسابات والكتابات". لم يدّع فيه اختراع نظام جديد، بل كتب بوضوح: "سأشرح لكم الطريقة التي يستخدمها تجار البندقية الحكماء، لكي أضع حداً للفوضى والجدل في الدفاتر".

[الدلالة المحاسبية]

في تلك اللحظة، لم يولد القيد المزدوج، بل وُلدت المحاسبة كعلم مدوّن وموحد. وبفضل اختراع المطبعة، انتقلت هذه الصفحات السبع والعشرون من البندقية إلى كل أنحاء أوروبا، لتؤسّس لتوحيد الممارسات المحاسبية على نطاق قاري.

لوكا باتشولي ودوره التاريخي

وُلد لوكا باتشولي في بلدة بورغو سان سيبولكرو بإيطاليا نحو عام 1445م، وانضم إلى الرهبنة الفرنسيكانية، مما أتاح له السفر والتعلم في كبرى مدن إيطاليا. وكان أستاذاً جامعياً للرياضيات في جامعات يروجاء، فلورنسا، البندقية، وميلانو.

باتشولي وليوناردو دافنشي: تقاطع الرياضيات والفن والتجارة

جمعت بين باتشولي وليوناردو دافنشي صداقة في ميلانو، حيث تعاون مع الدوق المحلي، وهناك تعرّف على دافنشي الذي رسّم الأشكال الهندسية المعقدة لكتاب باتشولي "النسبة الإلهية" (1509م). ويُمثل هذا التقاطع بين "الرياضيات البحتة" و"الفن" و"التجارة" سمة مميزة لعصر النهضة، جعلت من باتشولي جسراً ينقل الدقة الرياضية إلى عالم الأعمال.

الدور التاريخي لباتشولي:

كان دور باتشولي تاريخياً حاسماً؛ لقد جمع الممارسات المحاسبية المشتتة التي كان يتبادلها التجار شفويًا أو في مذكرات خاصة، وصاغها في قواعد منهجية واضحة يمكن تدريسها وتعميمها.

الركائز الأربع للنظام الباتشولي

في قسم "تفاصيل الحسابات والكتابات"، وضع باتشولي الأسس التي لا تزال تُدرس في الفصل الأول من أي مقرر محاسبي، ويمكن تلخيص إسهامه في أربع ركائز:

1. القاعدة الذهبية للقيد المزدوج:

صاغ باتشولي المبدأ الأساسي بصيغة بسيطة وحاسمة: "لا تُدخل مدينًا بلا دائن، ولا تُدخل دائنًا بلا مدين، ويجب أن يتساوى طرفا القيد تمامًا". هذه الجملة البسيطة هي جوهر المعادلة المحاسبية الحديثة: الأصول = الخصوم + حقوق الملكية.

2. الدفاتر الثلاثة المميزة:

أوصى باتشولي باستخدام ثلاثة دفاتر بشكل متسلسل:

- المذكرة: تسجيل أولي سريع لكل معاملة فور حدوثها.
- اليومية: نقل المعاملات بصياغة محاسبية رسمية (مدين من دائن).
- دفتر الأستاذ: ترحيل المبالغ إلى حسابات منفصلة لكل عميل أو سلعة أو صندوق، مع إمكانية فتح صفحة جديدة لكل حساب.

3. الجرد الشامل للمركز المالي:

أصرّ باتشولي على أن يبدأ التاجر كل سنة مالية جديدة بـ "جرد شامل" لكل ما يملكه: النقود، البضائع، العقارات، والديون. وهذا الجرد هو ما يُعرف اليوم بـ "قائمة المركز المالي" (الميزانية العمومية) الافتتاحية.

4. ميزان المراجعة:

أضاف باتشولي خطوة للتحقق من الدقة: في نهاية الفترة، يجب جمع كل أرصدة حسابات "له" وحسابات "عليه" في جدول واحد. إذا تساوى المجموعان، فالدفاتر "مغلقة وصحيحة". وإذا اختلفت، فهناك خطأ يجب البحث عنه. وهذا هو السلف المباشر لميزان المراجعة.

وثيقة تاريخية وتحليل محاسبي

جاء في مقدمة باتشولي لقسم المحاسبة في كتاب "السوما" (1494م):

"أيها التاجر، لكي تنجح أعمالك وتُجنَّب نفسك المتاعب، يجب عليك أن تمسك دفاترك بنظام. ابدأ بمجرد ما تملكه، وسجِّل كل معاملة فوراً، واجعل كل قيد له طرفان متساويان. فإن فعلت ذلك، ستنام قرير العين، وستعرف دائماً وضعك المالي."

التحليل المحاسبي: تُلخِّص هذه النصيحة أهداف المحاسبة الحديثة: التنظيم، التسجيل الفوري، التوازن، واتخاذ القرار المبني على معلومات موثوقة.

دور المطبعة في تعميم المعرفة المحاسبية

لولا اختراع يوهانس غوتنبرغ للمطبعة (نحو 1440م)، لظلت "الطريقة البندقية" محصورة في إيطاليا. لكن طباعة كتاب باتشولي جعلت المعرفة المحاسبية سلعة متاحة، تنتقل عبر الحدود.

مسار الانتشار الأوروبي:

- **إيطاليا (1494م):** النشر الأولي باللغة الإيطالية العامية.
- **ألمانيا وهولندا (القرن 16):** تُرجمت وطُبعت عدة نسخ مع شروحات.
- **إنجلترا (1543م):** صدر أول كتاب محاسبي باللغة الإنجليزية عن طريق هيو أولدكاسل، مقتبساً من باتشولي.
- **فرنسا وإسبانيا (القرن 17):** انتشر النظام مع تطور التجارة الأوروبية.

دلالة منهجية: كتب باتشولي كتابه باللغة الإيطالية العامية، وليس باللغة اللاتينية الأكاديمية السائدة آنذاك. وكان هذا قراراً منهجياً يهدف إلى جعل الكتاب مفهوماً للتجار والممارسين العمليين، وليس للعلماء في الأديرة فقط. وهذا يوازي اليوم اتجاه هيئات المعايير المحاسبية إلى كتابة المعايير بلغة واضحة يفهمها رجال الأعمال، وليس بلغة قانونية معقدة.

إشارة ضرورية: الممارسات المحاسبية في العالم الإسلامي قبل باتشولي

قبل إتمام الحديث عن باتشولي، تجدر الإشارة إلى أنَّ بعض الممارسات المحاسبية المتقدمة ظهرت في العالم الإسلامي، وإن لم تصل إلى درجة "القيد المزدوج" بالمعنى الباتشولي. فقد أشار الباحث عبد الله الحريري إلى وجود ممارسات شبيهة بالقيد المزدوج في دفاتر التجار المسلمين في الأندلس، حيث كانت تُسجل المعاملات في صفحتين متقابلتين (دائن ومدين) بصورة منظمة، لكن دون تحقيق التوازن الرياضي الكامل الذي يميز النظام الباتشولي.

كما أشرنا سابقاً إلى نظام "الدفاتر الثلاثة" الفاطمي (الجريدة، الخاصة، الكشكول) الذي سبق باتشولي بقرون، ويمكن اعتباره سلفاً لدورة المحاسبة الحديثة، لكنّه ظل ضمن إطار القيد المفرد المتقدم.

الدلالة: هذا لا يقلل من أهمية باتشولي، بل يوضح أن تطور الفكر المحاسبي كان مساراً عالمياً، وأنّ إسهام الحضارة الإسلامية كان حلقة وصل مهمة في هذه السلسلة.

دلالات التجربة المحاسبية في عصر باتشولي

الدلالات التاريخية والمحاسبية

1. التوثيق النظري يُحدث الفارق: الممارسة وُجدت قبل باتشولي، لكن توثيقها ونشرها علمياً هو ما جعل المحاسبة علماً عالمياً. وهذا يُذكر بأهمية "التنظير" في أي مهنة.
2. التكنولوجيا تنشر المعرفة: اختراع المطبعة كان بنفس أهمية اختراع القيد المزدوج نفسه. من دون المطبعة، كانت المعرفة المحاسبية ستبقى حكرّاً على نخبة محدودة.
3. الوضوح اللغوي وسيلة للتعميم: اختيار باتشولي للغة الإيطالية العامية بدلاً من اللاتينية جعل المعرفة المحاسبية في متناول الممارسين، وليس فقط الأكاديميين.

مقارنة تاريخية مع الممارسات المعاصرة

في عصر باتشولي (القرن 15، 16)	في المحاسبة الحديثة
اليومية العامة (Giornale)	دفتر اليومية العام
دفتر الأستاذ (Quaderno)	دفتر الأستاذ العام
الجرد الافتتاحي السنوي	قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)
ميزان المراجعة اليدوي	ميزان المراجعة الإلكتروني
التصحيح بقيد عكسي	قيود التسوية والتصحيح
الكتابة باللغة العامية	المعايير بلغة مبسطة (Plain English)

الدلالات التاريخية والمحاسبية للباب الثالث

1. الممارسة تسبق التنظير: لم يولد القيد المزدوج في غرفة عالم رياضيات، بل وُلد في مكاتب التجار. سجلات فارولفي (1299م) ودفتر ماساري (1340م) يُثبتان أن الممارسة سبقت التنظير بأكثر من قرن. وهذا يُذكر بأن المحاسبة علم تطبيقي يولد من رحم الحاجة الاقتصادية، لا من التأمل الفلسفي.

2. التوثيق النظري يُحدث الفارق: الممارسة وُجدت قبل باتشولي، لكن توثيقها ونشرها علمياً هو ما جعل المحاسبة علماً عالمياً. وهذا يُبرز أهمية "التنظير" و"التدوين" في تحويل الممارسة الفردية إلى معرفة عامة قابلة للتعليم والتعميم.
3. الشفافية أساس الثقة: السبب الرئيسي لنجاح النظام المزدوج لم يكن "جمال الأرقام"، بل قدرته على بناء الثقة بين الشركاء والمستثمرين والمقرضين في بيئة تجارية عالية المخاطر. وهذا يُثبت أن المحاسبة ليست مجرد أداة فنية، بل هي ركيزة أساسية للنظام الائتماني.
4. التكنولوجيا تنشر المعرفة: اختراع المطبعة كان بنفس أهمية اختراع القيد المزدوج نفسه. من دون المطبعة، كانت المعرفة المحاسبية ستبقى حكرًا على نخبة محدودة. وهذا يُظهر أن انتشار المعرفة يتوقف على وسائل النقل والتواصل المتاحة في كل عصر.
5. التوازن فلسفة لا معادلة فقط: فكرة أن "كل قيد له وجهان" تعكس رؤية عميقة للكون الاقتصادي: لا يمكن أن يأتي ربح دون تكلفة، ولا دين دون حق، ولا أصل دون مصدر تمويل. وهذا يمنح المحاسبة بعداً فلسفياً يتجاوز مجرد الدقة الحسابية.
6. الاستمرارية الحضارية: الإشارة إلى الممارسات المحاسبية في الحضارة الإسلامية (نظام الدفاتر الفاطمي) تُظهر أن القيد المزدوج لم يولد في فراغ، بل كان حلقة في سلسلة تطور معرفي مستمر. وهذا يُصحح الانطباع بأن المحاسبة الحديثة ولدت لحظة تاريخية واحدة.

جدول تركيبي: التحول من الممارسة التجارية إلى العلم المدوّن

الجانب	قبل باتشولي (القرن 13-14)	بعد باتشولي (القرن 15-16)
طبيعة المحاسبة	ممارسة تجارية شفوية ومتفرقة	علم مدوّن ومنهجي
الجهة المنفذة	تجار ومحاسبون فرديون	جامعات وكتّاب متخصصون
الأداة الرئيسية	دفاتر يدوية (فارولفي، ماساري)	كتب مطبوعة (السوما، وترجمات)
نطاق الانتشار	محلي (إيطاليا)	قاري (أوروبا كلها)
اللغة	لهجات محلية وإيطالية عامية	تُرجم إلى اللاتينية، الألمانية، الإنجليزية
الدور النظري	اجتهادات فردية غير موثقة	قواعد منهجية موحدة قابلة للتدريس
الابتكار الجوهرى	القيد المزدوج الممارس	القيد المزدوج المدوّن (النظام الباتشولي)

خلاصة الباب الثالث

لوكا باتشولي لم يخترع القيد المزدوج، بل دوّنه في كتابه "السوما" عام 1494م، واصفاً "الطريقة البندقية" التي كانت مُمارسة منذ القرن الثالث عشر. وأقدم الأدلة المادية على القيد المزدوج هي سجلات "فارولفي" (1299م) ودفتر "ماساري" في جنوة (1340م).

نشأ هذا النظام في شمال إيطاليا استجابةً لثورة التجارة البحرية، وظهور شركات الأشخاص، وتطور القطاع المصرفي. وأسهمت المطبعة في نشر المعرفة المحاسبية، بينما أسهمت كتابة باتشولي باللغة العامية في جعلها في متناول الممارسين.

والمحاسبة الحديثة، في جوهرها، هي امتداد مباشر لممارسات تجار عصر النهضة الذين سعوا للشفافية والتوازن، مع استفادتها من تراكمات معرفية سابقة من الحضارات القديمة والإسلامية.

الباب الرابع: المحاسبة في عصر الصناعة والشركات

تمهيد

إذا كان الباب الثالث قد رصد ولادة المحاسبة الحديثة في المدن الإيطالية وتوثيق القيد المزدوج، فإنَّ هذا الباب يتتبع المرحلة التالية من المسار التطوري: التحوُّل الذي فرضته الثورة الصناعية على الممارسة المحاسبية. فمنذ أواخر القرن الثامن عشر، ومع ظهور المصانع الضخمة، والسكك الحديدية، والشركات المساهمة، لم تعد المحاسبة مجرد أداة لتسجيل عمليات الشراء والبيع، بل أصبحت نظاماً معقداً لقياس التكاليف، وتقييم الأصول، وضمان المساءلة بين المالك والإدارة.

وقد أدَّى هذا التعقيد المتزايد إلى ولادة فرع جديد من المهنة: مهنة المراجعة القانونية المستقلة، التي تأسَّست على مبدأ "فصل الملكية عن الإدارة"، والذي سيُشكل لاحقاً أحد الركائز الفكرية للتنظير المحاسبي الحديث في الباب الخامس.

الفصل الأول: التحول الصناعي ونشأة محاسبة التكاليف

واقعة تاريخية: التدقيق في مصانع مانشستر (نحو 1850م)

[السياق التاريخي]

في منتصف القرن التاسع عشر، كانت مانشستر قلب الثورة الصناعية في بريطانيا، تضم مئات المصانع النسيجية التي يعمل فيها آلاف العمال. ومع تحول الإنتاج من الورشة الصغيرة إلى المصنع الضخم، واجه الملاك الجدد تحدياً غير مسبوق: كيف يُحددون تكلفة إنتاج كل متر من القماش بدقة؟

[الممارسة المحاسبية]

طوَّر المحاسبون الصناعيون أدوات جديدة لم تكن مطلوبة في عصر التجارة البسيطة. أصبحت المصانع تتبع ثلاث فئات رئيسية من التكاليف:

- **المواد الخام:** كميات القطن والصبغات المستخدمة في الإنتاج.
 - **الأجور المباشرة:** تكلفة العمال الذين يعملون على آلات النسيج.
 - **التكاليف غير المباشرة (النفقات العامة):** تكلفة صيانة الآلات، الإضاءة، التدفئة، وإيجار المصنع.
- وكان التحدي الأكبر هو تخصيص التكاليف غير المباشرة للمنتجات المختلفة، وهو ما أدَّى إلى تطوير أولى نظريات "توزيع التكاليف" و"معدلات التحميل".

[الدلالة المحاسبية]

وُلدت "محاسبة التكاليف" كفرع مستقل عن المحاسبة المالية. ولم تعد المحاسبة تُستخدم فقط لتحديد ربحية المنشأة ككل، بل أصبحت أداة لقياس كفاءة الإنتاج، وتحديد سعر البيع، واتخاذ القرارات الإدارية. هذا التحول يعكس نقلة نوعية في الفكر المحاسبي: من مجرد "تسجيل التاريخ" إلى "التخطيط والرقابة".

الثورة الصناعية ومحاسبة التكاليف

مع تحول الاقتصاد من الزراعة والتجارة إلى التصنيع، برزت تحديات محاسبية جديدة:

1. تحديد تكلفة الإنتاج: في المصنع الواحد، تُنتج آلاف الوحدات بـ مواد خام مختلفة، وعمال ذوي مهارات متنوعة، وآلات ذات أعمار متفاوتة. كيف يُمكن تحديد تكلفة الوحدة الواحدة بدقة؟
2. تقييم المخزون: مع ضخامة كميات الإنتاج، أصبح تقييم المخزون في نهاية الفترة المالية تحدياً حسابياً كبيراً، مما أدّى إلى تطوير طرق مثل "الوارد أولاً صادر أولاً" (FIFO) و "متوسط التكلفة".
3. إهلاك الأصول الثابتة: مع ظهور الآلات الثقيلة التي تفقد قيمتها مع الاستخدام، وُلد مفهوم "الإهلاك" كوسيلة لتوزيع تكلفة الأصل على فترات استخدامه. وكانت شركات السكك الحديدية من أوائل من طبق الإهلاك المنتظم، حيث كانت قضبان الحديد والعربات تحتاج إلى استبدال دوري، وكان لزاماً على الشركات تخصيص جزء من الإيرادات لهذا الغرض.

وثيقة تاريخية وتحليل محاسبي

جاء في تقرير إداري لأحد مصانع النسيج في مانشستر (1850م):

"يجب على كل مدير مصنع أن يُعدّ تقريراً أسبوعياً يبيّن كمية القطن المستهلكة، وعدد ساعات العمل، وكمية القماش المنتجة، والتكاليف الإجمالية، ليتمكن المالك من معرفة إن كان المصنع يحقق ربحاً أم لا."

التحليل المحاسبي: يكشف هذا النص عن تحول جوهري في فلسفة الإدارة: أصبحت القرارات تُتخذ بناءً على بيانات محاسبية دقيقة وليس على الحدس أو الخبرة الشخصية. هذا هو جوهر "الإدارة العلمية" التي ستتطور لاحقاً على يد فريدريك تايلور.

الفصل بين الملكية والإدارة: الشركات المساهمة

مع نمو المشاريع الصناعية الضخمة (مثل السكك الحديدية وشركات التعدين)، أصبح من المستحيل على مالك واحد تمويل هذه المشاريع. وُلدت الشركة المساهمة التي تجمع رأس المال من الآلاف من المساهمين.

هذا الفصل بين الملكية والإدارة خلق أزمة ثقة:

- المساهمون (الملاك) لا يديرون الشركة بأنفسهم.
 - المديرون (الإدارة) يتصرفون نيابة عن المساهمين.
 - كيف يثق المساهمون بأن المديرين لا يسرقون أو يسيئون استخدام أموالهم؟
- الحل المحاسبي:** أصبحت القوائم المالية الدورية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) هي الأداة الأساسية لتقييم أداء الإدارة. وهنا وُلد مفهوم "تقرير الوكيل" (Stewardship Reporting) بصورته الحديثة.

الفصل الثاني: ولادة مهنة المراجعة المستقلة

واقعة تاريخية: فقاعة السكك الحديدية (1840م) والحاجة إلى تدقيق مستقل

[السياق التاريخي]

في أربعينيات القرن التاسع عشر، شهدت بريطانيا ما عُرف بـ "هَوَس السكك الحديدية"، حيث تدفقت استثمارات ضخمة على شركات السكك الحديدية، كثير منها كان مبالغاً في تقييمه. وعندما انفجرت الفقاعة، تبين أن العديد من الشركات كانت تُقدم تقارير مالية مضللة، تُخفي الديون وتُضخم الأرباح.

[الممارسة المحاسبية]

أثبتت هذه الأزمة أن غياب التدقيق المستقل والرقابة الخارجية يسمح للإدارة بالتلاعب بالأرقام، مما يُهدد أموال المساهمين ويُقوّض ثقة السوق بأكملها.

[الدلالة المحاسبية]

وُلد الإدراك بأن التقارير المالية تحتاج إلى طرف ثالث مستقل للتحقق من صحتها. وهذا هو الأساس الذي قامت عليه مهنة المراجعة الحديثة.

قانون الشركات البريطاني لعام 1844: الوثيقة التأسيسية للتنظيم الحديث

في المملكة المتحدة، استجابةً لسلسلة من فضائح المضاربة، أصدر البرلمان "قانون الشركات" لعام 1844، الذي نصَّ على أمرين جوهريين:

1. وجوب تسجيل الشركات وحفظ سجلات محاسبية دقيقة.

2. **وجوب تعيين مدقق حسابات مستقل** (ليس من موظفي الشركة) لفحص هذه السجلات وتقديم تقرير للمساهمين.

وثيقة تاريخية وتحليل محاسبي

جاء في قانون الشركات البريطاني لعام 1844:

"يجب على كل شركة مساهمة مسجلة أن تعيّن مدققاً أو أكثر من غير المدراء أو الموظفين، لفحص الدفاتر والحسابات سنوياً، والتأكد من أنّها تعطي صورة صادقة وعادلة عن شؤون الشركة."

التحليل المحاسبي: هذه الجملة هي الجذر التاريخي المباشر لما يُعرف اليوم بـ "الرأي النظيف" و "الصورة الصادقة والعادلة" في تقارير المراجعة الحديثة.

ولادة مهنة المحاسب القانوني: الريادة الاسكتلندية (إدنبرة 1854م)

رغم أنّ إنجلترا كانت مركز الثورة الصناعية، إلا أنّ اسكتلندا كانت السبّاقة في تنظيم مهنة المحاسبة. ففي عام 1854م، حصل مجموعة من المحاسبين في مدينة إدنبرة على **ميثاق ملكي**، لتأسيس "جمعية المحاسبين في إدنبرة"، وهي أول هيئة مهنية للمحاسبين في العالم.

الدلالة: الميثاق الملكي منح المحاسبين لقب "محاسب قانوني"، وهو لقب محمي بالقانون، لا يحقُّ لأحد استخدامه إلا بعد اجتياز امتحانات صارمة والالتزام بمدونة سلوك مهني.

ويليام ديلويت (1818-1898م): رائد المراجعة الحديثة

بدأ ديلويت حياته المهنية كمراجع حسابات مستقل في لندن، وعُرف بدقته الصارمة ورفضه التوقيع على تقارير مالية مشكوك فيها. وكان من أوائل من أدركوا أنّ قيمة المحاسب لا تكمن في "إمسك الدفاتر" فحسب، بل في تقديم **ضمان مستقل** يبني ثقة الأسواق المالية. وقد أسّس مكتبه في لندن عام 1845، ليصبح نواة إحدى "الشركات الأربع الكبرى" الحالية.

دلالة المصطلح: "محاسب قانوني" (Chartered Accountant)

كلمة **Chartered** تعني أنّ المحاسب حاصل على "ميثاق ملكي" يمنحه الحق في ممارسة المهنة، ويخضعه لقواعد سلوك مهني صارمة. وكان هذا التمييز ضرورياً لفصل المحاسبين المؤهلين والمستقلين عن مجرد "ممسكي الدفاتر" الذين قد يكونون تابعين للإدارة.

دلالات التجربة المحاسبية في عصر الثورة الصناعية

الدلالات التاريخية والمحاسبية

1. البيئة الاقتصادية تُشكّل أدوات المحاسبة: محاسبة التكاليف والإهلاك لم تظهر لأن أحداً قرأ عنها في كتاب، بل لأن المصانع الضخمة جعلت تجاهلها مستحيلاً. المحاسبة تتطور لتلبي احتياجات العصر.
2. فصل الملكية عن الإدارة يُحدث ثورة في الرقابة: ظهور الشركات المساهمة خلق حاجة موضوعية لطرف ثالث مستقل يحمي حقوق المساهمين. وهذه الحاجة هي التي ولدت مهنة المراجعة.
3. التنظيم المهني يسبق التنظيم الحكومي: المحاسبون في اسكتلندا وإنجلترا أدركوا أنه إذا لم ينظموا أنفسهم ويرفعوا معاييرهم بأنفسهم، فإن الحكومة ستتدخل بفرض قيود قد لا تفهم تعقيدات المهنة. لذا بادروا بإنشاء المعاهد المهنية.
4. المكاتب الكبرى كحراس للسوق: مثلت مكاتب المحاسبة الكبرى "البنية التحتية للثقة" في أسواق رأس المال، حيث أصبح توقيعها على التقارير المالية شرطاً لقبول أسهم الشركة في البورصة.

مقارنة تاريخية مع الممارسات المعاصرة

في عصر الثورة الصناعية (القرن 19)	في المحاسبة الحديثة
تتبع تكاليف المواد والعمالة في المصانع	محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) وأنظمة ERP
الاعتراف بفقدان قيمة الآلات	إهلاك الأصول الثابتة وفق معايير IAS 16
قانون الشركات (1844) فصل الملكية عن الإدارة	حوكمة الشركات (Corporate Governance) وتقارير الإدارة
جمعية المحاسبين في إدنبرة (1854)	الهيئات المهنية الحديثة (ACCA, AICPA, SOCPA)
تقرير المدقق للمساهمين	تقرير مراجع الحسابات المستقل وفق معايير المراجعة الدولية (ISA)
مكاتب فردية صغيرة	الشركات الأربع الكبرى (Big Four) متعددة الجنسيات
اللقب المحمي بـ "ميثاق ملكي"	الترخيص المهني والاعتماد الدولي

الدلالات التاريخية والمحاسبية للباب

1. المحاسبة مرآة للتحويل الاقتصادي: من التجارة البسيطة في عصر النهضة إلى الصناعة الضخمة في القرن التاسع عشر، تطورت المحاسبة لتعكس تعقيد النشاط الاقتصادي في كل حقبة.

2. التخصُّص فرع من التطور: ولادة "محاسبة التكاليف" كفرع مستقل تثبت أنَّ المحاسبة علم يتشعب ويتخصص استجابةً لحاجات جديدة.
3. الاستقلالية شرط للثقة: نشأة مهنة المراجعة القانونية تثبت أنَّ المحاسبة لا يمكن أن تكون أداة للرقابة الفعالة إلا إذا كان المراجع مستقلاً عن الإدارة.
4. التنظيم المهني ذاتي أولاً: سارع المحاسبون في اسكتلندا وإنجلترا إلى تنظيم أنفسهم قبل أن تفرض الحكومة عليهم قيوداً، وهو درس مهم لأي مهنة تسعى للاستقلالية.

جدول تركيبي: التحول من التجارة إلى الصناعة

الجانب	في عصر النهضة (الباب الثالث)	في عصر الصناعة (الباب الرابع)
البيئة الاقتصادية	التجارة البحرية والمدن الإيطالية	المصانع والسكك الحديدية
شكل المنشأة	شركات الأشخاص والتوصية	الشركات المساهمة الكبرى
المحاسبة	القيد المزدوج والتسجيل	محاسبة التكاليف والإهلاك
المستفيد الرئيسي	التاجر والمالك	المساهمون والدائنون
الشخصية المحاسبية	باتشولي (المنظر)	ديلويت (المراجع المستقل)
الرقابة	التوازن الذاتي للدفاتر	التدقيق المستقل الخارجي

خلاصة الباب الرابع

أجبرت الثورة الصناعية المحاسبة على التطور من مجرد تسجيل للمبيعات والمشتريات، إلى تطوير "محاسبة التكاليف" ومفهوم "إهلاك الأصول الثابتة". وظهور الشركات المساهمة أدى إلى "فصل الملكية عن الإدارة"، مما أحدث حاجة ملحة لآلية تضمن نزاهة التقارير المالية.

وجعل قانون الشركات البريطاني لعام 1844 التدقيق المستقل إلزامياً، مما وضع حجر الزاوية لمهنة المراجعة الحديثة. وتأسست أول هيئة مهنية منظمة للمحاسبين في إدنبرة عام 1854، تلتها إنجلترا عام 1880، مما رسَّخ المحاسبة كمهنة مستقلة ذات معايير أخلاقية ومؤهلات معترف بها.

وقيمة المحاسب لا تكمن في مهارته الحسابية فحسب، بل في استقلاليتته وموثوقيته كحارس لأموال المساهمين.

الباب الخامس: نشأة الفكر والتنظيم المحاسبي الحديث

تمهيد

إذا كان الباب الرابع قد رصد ولادة مهنة المراجعة المستقلة استجابةً لتعقيدات الثورة الصناعية والشركات المساهمة، فإنَّ هذا الباب يتتبع المرحلة التالية من النضج المؤسسي والفكري للمهنة.

فبعد أن أثبتت الأزمات الاقتصادية (كالكساد الكبير 1929) أنَّ التنظيم الذاتي الطوعي للمهنة غير كافٍ لحماية الأسواق، تدخلت التشريعات لإنشاء هيئات رقابية. وبالتوازي مع هذا التنظيم، شهدت مفاهيم القياس المحاسبي تبلوراً حاسماً بانتقال المهنة من الاعتماد الفطري على "الأساس النقدي" إلى ترسيخ "أساس الاستحقاق" كمعيار لقياس الأداء.

كما تحول الفكر المحاسبي من المدرسة "المعيارية" الفلسفية إلى المدرسة "الوضعية" التجريبية، التي تفسر السلوك الفعلي للإدارة وتأثير الأرقام المحاسبية على أسواق المال.

الفصل الأول: الكساد الكبير وولادة التنظيم المحاسبي المؤسسي

واقعة تاريخية: انهيار الثقة في الأرقام وأزمة 1929

[السياق التاريخي]

في صباح "الخميس الأسود" (24 أكتوبر 1929)، شهدت بورصة وول ستريت انهياراً تاريخياً. لكن الجذر الحقيقي للكارثة لم يكن في تقلبات السوق فحسب، بل في الممارسات المحاسبية غير المنظمة للشركات.

[الممارسة المحاسبية]

قبل عام 1929، ساد مبدأ "دَعِ المشتري يَحْدَر". كانت الشركات حرة في تغيير طرق تقييم المخزون لزيادة الأرباح الظاهرية، وإخفاء الديون في كيانات تابعة، ودمج الإيرادات الرأسمالية مع التشغيلية. لم يكن هذا بالضرورة احتيالياً جنائياً، بل كان غياباً تاماً للمعايير الموحدة، مما جعل كل شركة "تخترع" محاسبتها الخاصة.

[الدلالة المحاسبية]

عندما انفجرت الفقاعة، فقد المستثمرون ثقتهم في التقارير المالية. وأثبتت جلسات الاستماع في الكونغرس الأمريكي أنَّ غياب "لغة موحدة" للإفصاح المالي يمثل تهديداً للأمن الاقتصادي القومي. ومن رماد هذا الانهيار، وُلد الإدراك بأنَّ المحاسبة لا يمكن أن تبقى "فنّاً" اجتهادياً، بل يجب أن تتحول إلى نظام منظم بقواعد ملزمة.

قانون الأوراق المالية لعام 1933 وقانون التبادل لعام 1934

استجابةً لأزمة 1929، أصدر الكونغرس الأمريكي قانونين تاريخيين:

1. **قانون الأوراق المالية (Securities Act) لعام 1933**: فرض على الشركات التي تصدر أوراقاً مالية للاكتتاب العام تقديم نشرة إصدار تحتوي على معلومات مالية دقيقة ومدققة.

2. **قانون التبادل (Securities Exchange Act) لعام 1934**: أنشأ هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، ومنحها سلطة وضع معايير محاسبية ملزمة للشركات المساهمة، ومراقبة البورصات، ومحاسبة المخالفين.

الدلالة المحاسبية: وُلدت فكرة أنَّ الإفصاح المالي ليس ترفاً، بل التزام قانوني، وأنَّ الدولة مسؤولة عن حماية المستثمرين من التلاعب المحاسبي.

ولادة مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP)

مع إنشاء هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، واجهت الهيئة الجديدة تحدياً كبيراً: كيف تضع معايير محاسبية لآلاف الشركات في وقت قصير؟ لم تمتلك SEC الخبرة الفنية الكافية، فأتَّجَهِت إلى القطاع الخاص.

في عام 1939، أنشأت "معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي" (AICPA) هيئة فرعية تُعرف بـ "لجنة إجراءات المحاسبة" (CAP)، التي بدأت بإصدار "نشرات المحاسبة" (ARBs)، لتُشكل النواة الأولى لما سيُعرف لاحقاً بـ "مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً" (GAAP).

الدلالة المحاسبية: انتقلت مهمة وضع المعايير من الحكومة (SEC) إلى القطاع المهني (AICPA)، مع بقاء السلطة الرقابية النهائية للحكومة. هذا النموذج من "التنظيم الذاتي تحت إشراف الدولة" سيصبح النموذج السائد في معظم دول العالم.

الانتقال من "الأساس النقدي" إلى "أساس الاستحقاق"

قبل ثلاثينيات القرن العشرين، كانت معظم الشركات تستخدم "الأساس النقدي" في محاسبتها، أي تسجيل الإيرادات عند قبض النقد، والمصروفات عند صرفه. لكن هذا الأسلوب كان يُخفي الصورة الحقيقية للأداء المالي، خاصةً للشركات التي تباع بالآجل أو تستثمر في مشاريع طويلة الأجل.

دفعت أزمة 1929 الشركات والمشرعين إلى تبني "أساس الاستحقاق"، الذي يسجل الإيرادات عند اكتسابها (وليس عند قبضها)، والمصروفات عند تحملها (وليس عند دفعها). وهذا يعكس مبدأ "المقابلة"، الذي يقتضي بمقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها في نفس الفترة.

الدلالة المحاسبية: كان هذا التحول نقلة نوعية في الفكر المحاسبي، حيث أصبحت القوائم المالية تعكس "الأداء الاقتصادي" وليس فقط "التدفقات النقدية". وهذا جعل المحاسبة أداة أكثر دقة لتقييم كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات الاستثمارية.

الفصل الثاني: تطور التنظيم المهني عالمياً

الهيئات المهنية الرائدة: من المحلية إلى العالمية

بعد تأسيس جمعية إدنبرة (1854) وجمعية إنجلترا وويلز (1880)، بدأت الهيئات المهنية في التوسع والانتشار:

- الولايات المتحدة: (1887) تأسس "معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي" (AICPA) ، ليصبح الهيئة المهنية الأكبر في العالم.
- كندا: (1902) تأسس "معهد المحاسبين القانونيين الكندي".
- أستراليا: (1928) تأسست الهيئات المهنية الموحدة.
- دول الخليج (عقود لاحقة): تأسست هيئات مثل "الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين" (SOCPA) عام 1992.

الدلالة المحاسبية: أصبحت المحاسبة مهنة عالمية ذات معايير مهنية موحدة، رغم اختلاف النظم القانونية والثقافية بين الدول.

دور المنظمات الدولية في توحيد المهنة

مع تزايد الاستثمارات العابرة للحدود، برزت الحاجة إلى تنسيق الجهود بين الهيئات المهنية في مختلف الدول. وفي عام 1977، تأسس "الاتحاد الدولي للمحاسبين" (IFAC) ، الذي يضم اليوم أكثر من 180 هيئة مهنية من 130 دولة.

الدلالة المحاسبية: أصبح للمحاسبة "صوت عالمي" ينسق الجهود، ويضع معايير أخلاقية موحدة، ويدعم تطوير المهنة في الدول النامية.

قضية إنرون (2001) وولادة قانون ساربنز - أوكسلي

في عام 2001، انهارت شركة "إنرون" (Enron) ، إحدى أكبر شركات الطاقة في العالم، بعد اكتشاف تلاعبات محاسبية ضخمة، حيث كانت تخفي الديون في كيانات خارج الميزانية، وتضخم الأرباح باستخدام تقنيات

محاسبية معقدة. وتفككت شركة المراجعة "آرثر أندرسن" (Arthur Andersen) ، التي كانت إحدى الشركات الخمس الكبرى، بسبب تورطها في التلاعب.

الدلالة المحاسبية: كشفت فضيحة إنرون عن فشل التنظيم الذاتي للمهنة، وأثبتت أنَّ هيئات المحاسبة وحدها غير قادرة على منع الانتهاكات الجسيمة.

الاستجابة التشريعية: أصدر الكونغرس الأمريكي في عام 2002 "قانون ساربنز - أوكسلي" (Sarbanes Oxley Act) - الذي:

- أنشأ "مجلس الرقابة على المحاسبة للشركات العامة" (PCAOB) ، وهي هيئة حكومية تشرف على مكاتب المراجعة.
- فرض عقوبات جنائية صارمة على التلاعب المحاسبي.
- شدد متطلبات استقلالية المدققين.
- ألزم الإدارة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية سنوياً.

التحليل المحاسبي: كان هذا القانون أكبر تدخل حكومي في مهنة المحاسبة منذ 1934. وأحدث نقلة نوعية في مفهوم "الحوكمة"، حيث أصبحت مسؤولية الإدارة عن دقة التقارير المالية التزاماً قانونياً شخصياً، وليس مجرد التزام أخلاقي.

الفصل الثالث: تطور الفكر المحاسبي: من المعيارية إلى الوضعية

المدرسة المعيارية

سيطرت المدرسة المعيارية على الفكر المحاسبي في النصف الأول من القرن العشرين. وكان تركيزها على "ما ينبغي أن تكون عليه المحاسبة"، أي وضع مبادئ مثالية للإفصاح والقياس، دون الاكتراث كثيراً بما يفعله المحاسبون في الواقع.

من أبرز روادها:

- **وليم باتون وأ. سي. ليتليتون** (1940) في كتابهما "مقدمة لنظرية المحاسبة"، الذي وضع أسساً نظرية للمحاسبة المالية.
- **موريس مونيتز** الذي طور "الإطار المفاهيمي" لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في السبعينيات.

المدرسة الوضعية

في عام 1978، نشر روس واتس وجيرولد زيمرمان كتابهما الشهير "النظرية المحاسبية الوضعية"، الذي أحدث ثورة في الفكر المحاسبي. لم تُعد المحاسبة مجرد مجموعة من المبادئ، بل أصبحت علماً تجريبياً يفسر ويتنبأ السلوك الفعلي للإدارة والمساهمين.

المبادئ الأساسية للنظرية الوضعية:

1. المحاسبون والإداريون يتصرفون لتحقيق مصالحهم الذاتية (نظرية الوكالة).
 2. اختيار السياسات المحاسبية يتأثر بعقود المكافآت، وعقود الديون، والتكاليف السياسية.
 3. يمكن اختبار النظريات المحاسبية بالبيانات التجريبية، وليس فقط بالمنطق الفلسفي.
- الدلالة المحاسبية:** انتقلت المحاسبة من "فن" إلى "علم" له نظريات قابلة للاختبار والتفنيذ. وهذا جعل البحث المحاسبي أكثر دقة وموضوعية.

نظرية الوكالة (Agency Theory)

طوّر مايكل جينسن وويليام ميكلينغ (1976) نظرية الوكالة، التي أصبحت الإطار المهيمن لفهم العلاقة بين المالكين (الموكلين) والإدارة (الوكلاء). وتفترض النظرية أن:

- الوكلاء قد لا يتصرفون دائماً لصالح الموكلين.
- تكاليف المراقبة (الرقابة) وتكاليف التأمين (الضمانات) ضرورية للحد من تضارب المصالح.
- المحاسبة والمراجعة هما أداتان أساسيتان لخفض "تكاليف الوكالة".

التحليل المحاسبي: تفسر نظرية الوكالة لماذا تطورت المحاسبة والمراجعة كما تطورت: كلما زاد الفصل بين الملكية والإدارة، زادت الحاجة إلى تقارير مالية موثوقة ومراجعة مستقلة.

الدلالات التاريخية والمحاسبية للباب الخامس

1. **الأزمات المالية محرك للتنظيم:** الكساد الكبير (1929) وفضيحة إنرون (2001) أثبتا أن الأزمات هي المحرك الأساسي لتطوير الأنظمة المحاسبية والرقابية، وليس التخطيط المسبق أو الرغبة في الإصلاح.
2. **التنظيم الذاتي له حدود:** أثبتت فضيحة إنرون أن الثقة المطلقة في هيئات المحاسبة المهنية غير مضمونة، وأن التدخل الحكومي ضروري لحماية الأسواق.
3. **من "فن" إلى "علم":** الانتقال من المدرسة المعيارية إلى الوضعية جعل المحاسبة علماً قابلاً للاختبار التجريبي، مما رفع من مكانتها الأكاديمية.

4. نظرية الوكالة تفسر كل شيء: فهم تضارب المصالح بين المالكين والإدارة يفسر لماذا تحتاج المجتمعات إلى محاسبة دقيقة ومراجعة مستقلة، ولماذا تتطور هذه الأدوات باستمرار.

5. الحوكمة امتداد طبيعي: قانون سارينز- أوكسلي لم يولد من فراغ، بل هو تتويج لمسيرة بدأت بقانون الشركات البريطاني (1844) واستمرت بقانون الأوراق المالية. (1933)

جدول تركيبي: التحول من الفن إلى العلم في الفكر المحاسبي

المنهج	المدرسة المعيارية (قبل 1970)	المدرسة الوضعية (بعد 1970)
المنهج	استنتاجي (من المبادئ إلى التطبيق)	استقرائي (من الملاحظة إلى النظرية)
الهدف	وضع مبادئ مثالية للإفصاح	تفسير والتنبؤ بالسلوك الفعلي
الاعتماد	المنطق الفلسفي والخبرة المهنية	البيانات التجريبية والاختبار الإحصائي
العلاقة بالإدارة	افتراض النزاهة والشفافية	افتراض المصالح الذاتية وتضاربها
النظرية المسيطرة	نظرية المنشأة والمقابلة	نظرية الوكالة وتكاليفها
التطبيق العملي	وضع المعايير (GAAP, IFRS)	تحليل سلوك الإدارة وتأثير القوائم المالية على السوق

خلاصة الباب الخامس

أثبتت أزمة 1929 أنَّ غياب المعايير الموحدة يُهدد استقرار الأسواق، مما أدَّى إلى ولادة هيئات التنظيم المهني مثل (SEC و GAAP) في الولايات المتحدة، ثمَّ إلى تطورها عالمياً عبر IFAC والهيئات الوطنية. وكشفت فضيحة إنرون (2001) حدود التنظيم الذاتي، مما أدَّى إلى تشريعات أكثر صرامة مثل قانون سارينز - أوكسلي.

في الوقت نفسه، تحول الفكر المحاسبي من المدرسة المعيارية (التي تبحث عن المبادئ المثالية) إلى المدرسة الوضعية (التي تفسر السلوك الفعلي للإدارة). وتُعَدُّ **نظرية الوكالة** الإطار الأكثر تأثيراً في فهم العلاقة بين المالكين والإدارة، وتفسير لماذا تتطور المحاسبة والمراجعة باستمرار.

الباب السادس: عولمة المحاسبة

تمهيد

إذا كان الباب الخامس قد رصد نشأة الفكر المحاسبي وتطور التنظيم المهني في إطار وطني، فإنّ هذا الباب يتتبع المرحلة الأحدث والأكثر تأثيراً في المسار التطوري للمهنة: **عولمة المحاسبة**، أي تحولها من مهنة وطنية إلى مهنة عالمية ذات لغة موحدة.

فمع تسارع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين، وتدفق الاستثمارات عبر الحدود، أصبح الاختلاف في المعايير المحاسبية بين الدول عقبة أمام حركة رأس المال. فالمستثمر الياباني الذي يقرأ قوائم شركة أمريكية، والمستثمر الأمريكي الذي يقرأ قوائم شركة ألمانية، لا يستطيعان المقارنة بسهولة بسبب اختلاف قواعد القياس والإفصاح من دولة إلى أخرى.

وهنا برزت الحاجة إلى "**لغة محاسبية عالمية**" لتحديثها الجميع، وتوحد مبادئ القياس والإفصاح، وتجعل التقارير المالية قابلة للمقارنة عبر الحدود. هذه الحاجة قادت إلى تأسيس هيئات دولية لوضع المعايير، بدءاً من لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في عام 2001، الذي يُصدر اليوم المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) المطبقة في أكثر من 140 دولة.

الفصل الأول: جذور العولمة المحاسبية: فوضى المعايير الوطنية

واقعة تاريخية: دايملر بنز وفضيحة المعايير المزدوجة (1993)

[السياق التاريخي]

في عام 1993، سعت شركة "دايملر بنز" الألمانية التي أصبحت لاحقاً جزءاً من (DaimlerChrysler) إلى إدراج أسهمها في بورصة نيويورك. واضطرت الشركة، بموجب قوانين هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، إلى تقديم قوائمها المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة الأمريكية (US GAAP)، إلى جانب قوائمها المعدة وفقاً للمعايير الألمانية.

[الممارسة المحاسبية]

كانت النتيجة مفاجئة وصادمة للجميع: فقد أظهرت القوائم المعدة وفقاً للمعايير الألمانية تحقيق الشركة لأرباح قدرها **500 مليون مارك ألماني**، بينما أظهرت القوائم المعدة وفقاً للمعايير الأمريكية خسائر قدرها **1.8 مليار مارك ألماني**! هذا التناقض الصارخ – نفس الشركة، نفس العمليات، لكن نتيجتان مختلفتان تماماً – كشف عن حجم الفوضى المحاسبية العالمية.

[الدلالة المحاسبية]

أثبتت حادثة دايملر بنز أنَّ الاختلاف في المعايير المحاسبية ليس مجرد تفاصيل تقنية، بل يمكن أن يغيّر صورة الأداء المالي للشركة بالكامل، مما يُضلل المستثمرين ويُعيق تدفق رأس المال. كانت هذه الحادثة واحدة من المحفزات الرئيسية لتسريع جهود توحيد المعايير المحاسبية عالمياً.

الأسباب الجذرية للفوضى المحاسبية العالمية

- قبل جهود العولمة، كانت كل دولة تطور معاييرها المحاسبية بما يتناسب مع بيئتها القانونية والاقتصادية:
- **الولايات المتحدة:** اعتمدت نظاماً تفصيلياً قائماً على القواعد الصارمة من خلال مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (US GAAP)، التي كان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يصدرها منذ عام 1973.
 - **ألمانيا واليابان:** ركزت معاييرهما على احتياجات الدائنين والجهات الحكومية أكثر من احتياجات المستثمرين.
 - **بريطانيا:** كانت أكثر مرونة، تعتمد على مبادئ عامة وتترك مجالاً للحكم المهني.
 - **فرنسا ودول أوروبا القارية:** تأثرت معاييرها بالنظام القانوني الروماني، حيث القانون هو المصدر الرئيسي للقواعد المحاسبية.
- النتيجة:** أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات مضطرة لإعداد عدة مجموعات من القوائم المالية وفقاً لمعايير مختلفة، مما زاد التكاليف وعقّد عملية المقارنة الاستثمارية.

الفصل الثاني: مسيرة التوحيد من IASB إلى IASB

لجنة المعايير المحاسبية الدولية 1973 (IASB)، 2001

في عام 1973، اتفقت تسع هيئات مهنية من تسع دول (بما في ذلك الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، أستراليا، ألمانيا، فرنسا، واليابان) على تأسيس "لجنة المعايير المحاسبية الدولية" (IASB)، كأول محاولة جادة لوضع معايير محاسبية عالمية.

إنجازات IASB:

- أصدرت 41 معياراً محاسبياً دولياً (IAS) بين 1973 و2001.
- شجعت العديد من الدول على تبني هذه المعايير أو التقارب معها.
- بنت جسوراً من التعاون مع الهيئات الوطنية والدولية.

نقاط الضعف:

- كانت المعايير "اختيارية" وليست ملزمة، مما حدّ من تأثيرها.
- انتقدت لكونها "مرنة" بشكل مفرط، حيث سمحت بدائل محاسبية متعددة لنفس المعاملة.
- لم تمتلك آليات رقابية لإجبار الدول والشركات على التطبيق.

المجلس الدولي للمعايير المحاسبية 2001 (IASB)

في عام 2001، وبعد سنوات من النقد، أُعيدَ هيكله IASC لتصبح "المجلس الدولي للمعايير المحاسبية" (IASB)، وهو هيئة مستقلة غير ربحية مقرها لندن. جاءت هذه الخطوة لتعزيز الاستقلالية والمهنية، وتوسيع صلاحيات المجلس لوضع معايير ملزمة فعلياً.

الابتكارات الجوهرية:

1. الهيكل المؤسسي المستقل: أُنشئت "مؤسسة" (IFRS Foundation) كهيئة إشرافية مستقلة تعيّن أعضاء IASB، وتضمن عدم تدخل أي جهة حكومية أو مهنية في عملية وضع المعايير.
2. نهج قائم على المبادئ: بدلاً من القواعد التفصيلية الصارمة، اعتمد IASB نهجاً يقوم على "المبادئ العامة" مع ترك مساحة للحكم المهني لتطبيقها وفقاً لظروف كل منشأة.
3. التقارب مع المعايير الأمريكية: بدأ IASB بالتعاون المكثف مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لتقليل الفروقات بين IFRS و US GAAP، وإنهاء حالة "دايمر بنز" التي هزت الأسواق عام 1993.
4. الإفصاح الشامل: أصرت المعايير الجديدة على الإفصاح عن كل ما هو جوهري للمستثمرين، حتى لو لم يكن مطلوباً بشكل صريح في المعايير السابقة.

وثيقة تاريخية وتحليل محاسبي

جاء في البيان التأسيسي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) عام 2001: "يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية مفهومة وقابلة للتطبيق بدرجة عالية من الاتساق، وقابلة للمقارنة عبر الحدود، وبأسعار معقولة للتحضير".

التحليل المحاسبي: حدّد هذا البيان أهداف العولمة المحاسبية: **الوضوح، الانتظام، قابلية المقارنة، والكفاءة الاقتصادية.** هذه المبادئ تشبه في جوهرها مبادئ التوثيق والمساءلة التي رأيناها في الألواح السومرية وقوانين حمورابي، لكنها هنا تُطبق على نطاق عالمي.

الفصل الثالث: السمات الجوهرية للمعايير الدولية (IFRS)

المبادئ الأساسية للمعايير الدولية

1. قابلية المقارنة: يجب أن تكون القوائم المالية للشركات المختلفة قابلة للمقارنة عبر الزمن والمكان.
2. الجوهر قبل الشكل: يجب أن تعكس المعالجة المحاسبية الجوهر الاقتصادي للمعاملة، وليس شكلها القانوني فقط.
3. الحكم المهني: بدلاً من اتباع قواعد جامدة، يترك المعيار مجالاً للمحاسب لتطبيق المبادئ وفقاً لظروف المنشأة.
4. الإفصاح الكامل: يجب على الشركة الإفصاح عن كل ما هو جوهري يمكن أن يؤثر على قرارات المستثمرين.

إشكالية: هل المعايير العالمية محايدة ثقافياً؟

بينما تنتشر المعايير الدولية في العالم، يبرز سؤال نقدي: هل هذه المعايير محايدة ثقافياً؟ أم أنها تعكس النموذج الأنجلو-أمريكي للرأسمالية، الذي يركز على المستثمرين والأسواق، مع إهمال الأبعاد الاجتماعية أو الدينية؟

في السياق الإسلامي: ثمة انتقادات متكررة بأن المعايير الدولية (IFRS) لا تراعي خصوصية المعاملات المالية الإسلامية، مثل عقود المشاركة والمضاربة، والمرابحة، والصكوك، التي تعتمد على مبادئ مختلفة تماماً عن القروض التقليدية. وتستمد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) شرعيتها من ملء هذه الفجوة، وتقدم معايير موازية للمعايير الدولية ولكن ضمن إطار الشريعة.

الدلالة: العولمة المحاسبية ليست عملية أحادية، بل تتفاعل فيها التيارات العالمية مع الخصوصيات المحلية، مما يتطلب تكيفاً مستمراً.

الدلالات التاريخية والمحاسبية للباب السادس

1. العولمة تتطلب توحيداً معيارياً: لا يمكن لرأس المال أن يتدفق بحرية عبر الحدود إذا كانت كل دولة تتحدث "لهجة محاسبية" مختلفة. المعايير الموحدة هي البنية التحتية غير المرئية للعولمة المالية.
2. جوهر المعاملة قبل شكلها: إصرار المعايير الدولية على هذا المبدأ هو انتصار للمنطق الاقتصادي على الشكل القانوني. المحاسبة الجيدة تعكس الواقع، ولا تخفيه وراء عقود معقدة.

3. الحكم المهني سلاح ذو حدين: منح المحاسبين مرونة تطبيق المبادئ يتطلب مستوى عالياً من الكفاءة والنزاهة الأخلاقية. المعيار الجيد لا يغني عن المحاسب النزيه.

4. التحدي الثقافي قائم: العولمة المحاسبية ليست عملية محايدة، بل تتفاعل مع الخصوصيات الثقافية والقانونية. وهذا يبرز أهمية دور الهيئات المحلية والإقليمية مثل (AAOIFI) في تحقيق التوازن.

جدول تركيبي: التحول من المعايير الوطنية إلى المعايير العالمية

الجانب	عصر المعايير الوطنية (قبل 1973)	عصر العولمة (بعد 2001)
الهيئة الواضحة	هيئات وطنية FASB ، هيئات أوروبية	IASB دولي
الطابع	قائم على القواعد (Rules- Based) أو قائم على المبادئ مع اختلافات	قائم على المبادئ (Principles - Based)
النطاق	وطني	عالمي (أكثر من 140 دولة)
المرونة	تختلف حسب الدولة	موحدة مع مجال للحكم المهني
الرقابة	هيئات وطنية (SEC) ، وغيره	مؤسسة IFRS وهيئات وطنية بالتنسيق
التحدي الأكبر	الفوضى وعدم المقارنة	التوازن بين العالمية والخصوصية

خلاصة الباب السادس

كشفت فضيحة دايمر بنز (1993) عن الفوضى التي تسببها اختلافات المعايير المحاسبية الوطنية، مما عجل بالحاجة إلى معايير موحدة. وتطورت الهيئة الواضحة للمعايير من لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) التي عانت من المرونة الزائدة، إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولي (IASB) المستقل والصارم في عام 2001.

تتميز المعايير الدولية (IFRS) بأنها "قائمة على المبادئ"، معتمدة على الحكم المهني وجوهر المعاملة، عكس المعايير الأمريكية (US GAAP) التي كانت قائمة على القواعد الصارمة. ومع تحقيق المعايير الدولية انتشاراً واسعاً في أكثر من 140 دولة، تظل التحديات قائمة فيما يتعلق بالخصوصيات الثقافية والقانونية، خاصة في مجال المعاملات المالية الإسلامية، مما يبرز دور المعايير المتخصصة مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

الباب السابع: المحاسبة الرقمية ومستقبل المهنة

تمهيد

إذا كان الباب السادس قد أسّس لـ "لغة مالية موحّدة" عبر الحدود الجغرافية، فإنّ هذا الباب يتتبع التحول الأحدث في المسار التطوري: تغيير "الوسيط" و"السرعة" و"طبيعة المعالجة" ذاتها. فمنذ أواخر القرن العشرين، لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة مساعدة لتسريع الحساب، بل أصبحت بيئة عمل متكاملة تعيد تعريف مفهوم السجل المحاسبي، وآلية التدقيق، ودور المحاسب نفسه، محوِّلة إياه من مسجل للبيانات التاريخية إلى مهندس للثقة وشريك استراتيجي في الزمن الحقيقي.

الفصل الأول: ثورة الأتمتة: من الحاسبات إلى أنظمة ERP

سيناريو توضيحي: الأتمتة المتكاملة في الزمن الحقيقي (2005)

[السياق التقني]

في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت المؤسسات الصناعية الكبرى في التحول من الأنظمة المحاسبية المنعزلة (Silos) إلى بيئات متكاملة، استجابةً للحاجة إلى دقة غير مسبوقة وسرعة في تدفق المعلومات.

[الممارسة المحاسبية]

عند مسح رمز قطعة غيار في خط التجميع، لا يقتصر الأثر على المستودع فحسب، بل يُحدث النظام تلقائياً سلسلة من العمليات المترابطة: خصم القطعة من المخزون، إصدار أمر شراء تعويضي للمورد، تسجيل الفاتورة في حسابات الدائنين، تحديث تكلفة الإنتاج في قائمة الدخل، وعرض الأثر المالي الفوري على لوحة تحكم الإدارة.

[الدلالة المحاسبية]

يمثل هذا التحول نقلة نوعية من "إدخال البيانات" اليدوي إلى "الأتمتة المتكاملة". لقد حرّرت أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) المحاسب من المهام الروتينية، محولةً دوره من "مسجل للأرقام" إلى "محلل للبيانات" و"حارس للنظام" في الزمن الحقيقي.

التطور التقني التمهيدي: من الحاسبات إلى جداول البيانات

قبل الوصول إلى الأنظمة المتكاملة، مرّت المحاسبة بمراحل تقنية خففت العبء الحسابي لكنها لم تحلّ إشكالية "عزل الأقسام":

1. الحاسبات الميكانيكية والإلكترونية (1950-1970): خففت العبء عن العمليات الحسابية، لكنها بقيت أجهزة منفصلة.

2. الحواسيب المركزية في السبعينيات: سمحت بمعالجة كميات هائلة من البيانات، لكنها كانت مقتصرة على أقسام تكنولوجيا المعلومات.

3. ثورة جداول البيانات (1980s): ظهور برامج مثل "إكسل" منح المحاسبين مرونة في بناء النماذج المالية.

دلالة منهجية: رغم أنّ جداول البيانات جعلت تحديث الموازنات فورياً، إلا أنّها أوجدت إشكالية "تشتت البيانات"، حيث أصبح لكل مدير نسخة خاصة من الملفات، مما أدى إلى تعدد نسخ "الحقيقة" وصعوبة التوفيق بينها، وهو ما لم تحله جداول البيانات بمفردها.

ولادة أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP)

في التسعينيات، أدركت المؤسسات أنّ الإشكالية المحاسبية الجوهرية لم تعد في "سرعة الحساب"، بل في "انعدام التكامل" بين الأقسام. نظام ال ERP هو حل برمجي متكامل يربط جميع عمليات المؤسسة في قاعدة بيانات مركزية موحدة (Centralized Database) عند إدخال أي بيانات في وحدة معينة، تنعكس فوراً على الوحدات الأخرى دون تدخل يدوي، مما يوفر "مصدراً واحداً موثقاً للحقيقة".

نموذج مؤسسي: شركة "ساب" (SAP) والتكامل الألماني

في عام 1972، أسّس خمسة مهندسين سابقين في شركة "آي بي إم" (IBM) شركة "ساب" (SAP) بهدف تطوير برنامج يعالج بيانات الأعمال في "الزمن الحقيقي". وفي عام 1992، أطلقت النظام "R/3" الذي غير وجه المحاسبة الإدارية والمالية عالمياً، وجعل التكامل بين الأقسام حقيقة مؤسسية ملموسة.

حافز تاريخي غير متوقع: "مشكلة الألفية" (Y2K)

في أواخر التسعينيات، شكّل الخوف من تعطل الأنظمة المالية والبنكية بسبب تخزين السنوات برقمين فقط (Y2K Bug) تهديداً وجودياً للمؤسسات. أجبر هذا التهديد الشركات العالمية على الاستثمار بمليارات

² R = Real-time (الزمن الحقيقي)، و 3 = يشير إلى البنية ثلاثية الطبقات (طبقة قاعدة البيانات، طبقة التطبيقات، طبقة واجهة المستخدم).

الدولارات في أنظمة ERP حديثة. وكانت النتيجة غير المقصودة لهذا الحافز هي "إعادة هندسة" العمليات المحاسبية والإدارية لتصبح أكثر كفاءة وشفافية، متجاوزة مجرد حل المشكلة البرمجية.

التحول الجوهرى في دور المحاسب

مع أتمتة المهام الروتينية، تغيرت الوظيفة المحاسبية جذرياً:

من	إلى
إدخال البيانات يدوياً	تحليل البيانات وتفسيرها
إعداد القوائم المالية	تصميم أنظمة الرقابة الداخلية
المطابقة الشهرية	المراقبة في الزمن الحقيقي
الاعتماد على الخبرة الشخصية	الاعتماد على تحليلات البيانات الضخمة
العمل الفردي	العمل الجماعي متعدد التخصصات

الفصل الثاني: تقنيات الغد: البلوك تشين والذكاء الاصطناعي

سلسلة الكتل (Blockchain) وإعادة تعريف السجل المحاسبي

سلسلة الكتل هي دفتر أستاذ موزع لا يمكن التلاعب به، حيث تُسجل المعاملات في كتل متسلسلة مشفرة، ويُتحقق من صحتها من قبل شبكة من الحواسيب بدلاً من سلطة مركزية واحدة.

التطبيقات المحاسبية المحتملة:

1. **التسجيل الفوري والموثق:** يمكن تسجيل المعاملات المالية في سلسلة الكتل فور حدوثها، مع توفير سجل دائم وغير قابل للتعديل.
2. **التدقيق المستمر:** بدلاً من التدقيق السنوي، يمكن للمدققين الوصول إلى سجل المعاملات في أي وقت، مما يجعل التدقيق عملية مستمرة وليس حدثاً سنوياً.
3. **العقود الذكية:** يمكن برمجة عقود مالية تلقائية التنفيذ عند استيفاء شروط محددة مسبقاً، مما يقلل الحاجة إلى الفواتير الورقية والمراجعة اللاحقة.

الدلالة المحاسبية: تمثل سلسلة الكتل تهديداً لمفهوم "الوسيط" الذي استقرت عليه المحاسبة منذ عصر باتشولي. فإذا أصبح السجل موزعاً ومؤكداً تلقائياً، فما دور المحاسب التقليدي؟

الذكاء الاصطناعي (AI) والأتمتة الذكية

التطبيقات الحالية والمستقبلية:

1. أتمتة المهام المتكررة: يمكن للذكاء الاصطناعي قراءة الفواتير، تصنيف المعاملات، وتسويتها تلقائياً.
2. كشف الاحتيال: يمكن للخوارزميات تحليل الأنماط واكتشاف المعاملات غير العادية التي قد تشير إلى احتيال.
3. التنبؤ المالي: يمكن للنماذج الذكية التنبؤ بالتدفقات النقدية والأداء المالي المستقبلي بدقة متزايدة.

التحديات المنهجية والمخاطر في البيئة الرقمية

1. إشكالية "الصندوق الأسود": بعض خوارزميات الذكاء الاصطناعي المعقدة تتخذ قرارات لا يمكن تفسيرها بالكامل. فكيف يمكن للمدقق أن يوقع على تقرير مالي إذا كان لا يفهم كيف وصل النظام إلى هذا الرقم؟
2. أمن المعلومات: مع مركزية البيانات الرقمية، تزداد مخاطر الاختراقات، مما يجعل "الأمن السيبراني" جزءاً من مسؤوليات الرقابة الداخلية.
3. الفجوة المهنية: خطر تخلف الكوادر التقليدية مقابل ندرة الكوادر التي تجمع بين المعرفة المحاسبية العميقة والمهارات الرقمية.

الدلالات التاريخية والمحاسبية للباب السابع

1. التكنولوجيا تغير الأدوار لا تلغيها: لم يُلغِ اختراع الآلة الحاسبة الحاجة إلى المحاسب، بل غير طبيعته عمله. وكذلك الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لن يُلغيا المهنة، بل سيُعيدان تعريفها.
2. الحوكمة الرقمية تتطلب مهارات جديدة: مع تعقد الأنظمة الرقمية، تزداد الحاجة إلى محاسبين يجمعون بين الفهم المحاسبي العميق والمهارات التقنية، والقدرة على تصميم أنظمة رقابية في بيئات رقمية.
3. الثقة تظل جوهر المهنة: مهما تطورت التكنولوجيا، تظل الثقة هي جوهر المحاسبة. فالآلة قد تكون دقيقة، لكنها لا تستطيع تحمل المسؤولية الأخلاقية أو تقديم الحكم المهني في المواقف المعقدة.
4. التحدي الأخلاقي يتجدد: مع الصندوق الأسود للذكاء الاصطناعي وسهولة اختراق الأنظمة الرقمية، تتجدد التحديات الأخلاقية التي واجهها المحاسبون منذ أيام سومر وبابل.

5. الاستمرارية في التغير: من الألواح الطينية إلى البلوك تشين، ظل جوهر المحاسبة ثابتاً: توثيق المعاملات، وضمان الدقة، وحماية الحقوق. تغيرت الأدوات، لكن الغاية بقيت.

جدول تركيبي: التحول من المحاسبة التقليدية إلى المحاسبة الرقمية

الجانب	المحاسبة التقليدية (قبل 1990)	المحاسبة الرقمية (بعد 2010)
أداة التسجيل	الدفاتر الورقية وجدول البيانات	أنظمة ERP وقواعد البيانات المركزية
توقيت التسجيل	دوري (شهري/سنوي)	فوري (Real - time)
دور المحاسب	مسجل ومُعد للقوائم	محلل بيانات ومهندس ثقة
التدقيق	سنوي وعيني	مستمر ورقمي
الرقابة	داخلية بشرية	رقابة خوارزمية وذكاء اصطناعي
التحدي الأكبر	الدقة الحسابية	أمن البيانات والشفافية الخوارزمية
نموذج الثقة	ثقة في المحاسب والمراجع	ثقة في النظام والخوارزمية

خلاصة الباب السابع

شهدت المحاسبة ثورة رقمية غيرت طبيعة المهنة جذرياً، من خلال أنظمة ERP التي وحدت البيانات وكسرت العزلة بين الأقسام، ثم عبر تقنيات البلوك تشين التي تعيد تعريف مفهوم السجل الموثوق، والذكاء الاصطناعي الذي يُحدث نقلة في سرعة ودقة المعالجة. هذا التحول لم يُلغِ الحاجة إلى المحاسب، بل أعاد تعريف دوره: من مسك الدفاتر إلى هندسة الثقة، ومن التسجيل التاريخي إلى التحليل الاستراتيجي في الزمن الحقيقي.

الخاتمة العامة: المحاسبة كمَسَارٍ حضاري مستمر

من الألواح الطينية إلى الخوادم السحابية

في قاعة هادئة بمتحف، يرقد خلف الزجاج لوحٌ طيني صغير، عليه علامات إسفينية كُتبت قبل خمسة آلاف عام في مدينة "أوروك"، تسجل ببساطة: "عشرون كيلو من الشعير". وعلى بعد آلاف الأميال، في مركز بيانات حديث ومتقدم، تومض الأضواء بينما تعالج الخوارزميات ملايين المعاملات المالية في الثانية الواحدة، عبر سلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي.

قد يبدو الفارق بين اللوح الطيني ومركز البيانات هائلاً، لكن الدافع الإنساني وراءهما واحد تماماً: الرغبة في معرفة الحقيقة، وحفظ الحقوق، وترتيب الفوضى. منذ أن أمسك الكاتب السومري بقلمه لأول مرة، لم تتوقف المحاسبة عن التطور، لكن جوهرها بقي ثابتاً.

ثنائية الجوهر الثابت والأداة المتغيرة

عبر سبعة أبواب، تتبعنا مسار المحاسبة من بداياتها الفطرية إلى تعقيداتها الرقمية. وفي كل محطة، يتكرر المشهد نفسه: تتغير الأدوات، وتتعدد المعاملات، وتتطور النظم، لكن الجوهر يظل واحداً. وهذا الجوهر يقوم على ثلاث ركائز:

1. مبدأ التوثيق: من الألواح الطينية إلى سلسلة الكتل، تظل فكرة أنَّ "المعاملة لا تتم إلا إذا سُجِّلت" حجر الزاوية في أي نظام محاسبي.
2. مبدأ المساءلة: قانون حمورابي إلى قانون سارابينز-أوكسلي، تظل المحاسبة هي الأداة التي تجيب على السؤال الأزلي: "من المسؤول عن هذا المال؟"
3. مبدأ الثقة: من شهادة الشهود في الأسواق البابلية إلى تقرير المدقق المستقل في الأسواق المالية الحديثة، تظل المحاسبة أداة لبناء الثقة بين الأطراف المتعاقدة.

الروابط الحضارية: درس في التراكم المعرفي

أحد أبرز الدروس المستفادة من هذا المسار الطويل هو أنَّ المحاسبة لم تنشأ في حضارة واحدة، ولم تتطور في عزلة. بل هي نتاج تراكم حضاري مستمر، حيث تأخذ كل حضارة ما قبلها، وتطوره، وتضيف عليه، ثم تنقله إلى من بعدها.

- أخذت بابل من سومر النظام العددي، وأضافت إليه البعد القانوني.
- أخذت الحضارة الإسلامية من الفرس والرومان والهنود، وطوّرت الدواوين ونظام الوقف، ثم نقلت هذه المعرفة إلى أوروبا.

- أخذت إيطاليا عصر النهضة من الممارسات التجارية المحلية ومن الشرق، ووضعت الأسس النظرية للمحاسبة الحديثة.
- أخذت العولمة المعاصرة من كل هذه التجارب، ووحّدتها في معايير دولية.

وهذا التراكم المعرفي يؤكد أنّ المحاسبة ليست اختراعاً غربياً، كما يظن البعض، ولا اختراعاً شرقياً، كما يظن آخرون. إنّها استجابة إنسانية عالمية لتحدي إدارة الموارد وحماية الحقوق.

آفاق المهنة: من مسك الدفاتر إلى هندسة الثقة

كثيراً ما يُطرح سؤال: "هل سيستبدل الذكاء الاصطناعي المحاسب؟"

التاريخ يجيب بوضوح: لا. لكن التاريخ يخبرنا أيضاً بشيء آخر: المحاسب الذي يستخدم التكنولوجيا سيستبدل المحاسب الذي لا يستخدمها.

في المستقبل القريب، لن تُقاس قيمة المحاسب بقدرته على ترحيل القيود أو إعداد ميزان المراجعة (فهذه مهام ستؤديها الآلة بدقة وفي جزء من الثانية). بل ستُقاس قيمته بقدرته على:

1. تفسير البيانات: تحويل الأرقام الخام إلى رؤى استراتيجية تساعد الإدارة على اتخاذ القرار.
 2. مراجعة الخوارزميات: التأكد من أنّ النماذج الرقمية خالية من التحيز، وأنّ "الصندوق الأسود" للذكاء الاصطناعي يتوافق مع المعايير الأخلاقية والمحاسبية.
 3. تصميم أنظمة الرقابة: بناء هياكل حوكمة تمنع الاحتيال في البيئات الرقمية المعقدة.
- لقد ارتقت المهنة. لم نعد بحاجة إلى "ممسكي دفاتر"، بل نحن بحاجة ماسة إلى "مهندسي ثقة" و"مستشارين استراتيجيين".

تأمل ختامي

المحاسبة ليست مهنة هامشية. إنّها العمود الفقري غير المرئي للحضارة.

إنّها النظام الذي يجعل التجارة ممكنة، والائتمان آمناً، والاستثمار ممكناً، والدولة قادرة على التخطيط. ولهذا، فإنّ فهم تاريخ المحاسبة ليس ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة لفهم تاريخ الحضارة الإنسانية نفسها.

فالمحاسبة، في جوهرها العميق، ليست مجرد تقنية لإعداد القوائم. إنّها فعلٌ إنساني: فعل التوثيق، فعل المساءلة، فعل الثقة. وكلما تعقدت المجتمعات، تعقدت أدواتها المحاسبية. وكلما شاب الفساد أسواقها، كانت المحاسبة أول من يُستدعى لإصلاح الخلل.

خلاصة تركيبية للكتاب

الحقبة التاريخية	الإسهام الجوهرى للمحاسبة	الدلالة المستفادة لليوم
الحضارات القديمة	اختراع التسجيل والتوثيق المادي	الذاكرة البشرية قاصرة؛ التوثيق ضرورة موضوعية
الحضارة الإسلامية	الرقابة المؤسسية، التضمين، والوقف	المحاسبة أداة للعدالة الاجتماعية وحماية المال العام
عصر النهضة	توحيد وتوثيق القيد المزدوج (باتشولي)	المعايير الموحدة هي لغة الثقة في التجارة
الثورة الصناعية	محاسبة التكاليف، الإهلاك، والمراجع المستقل	فصل الملكية عن الإدارة يتطلب رقابة خارجية صارمة
نشأة الفكر والتنظيم	نظرية الوكالة، المعايير المحاسبية، الحوكمة	فهم سلوك الإدارة وتضارب المصالح أساس الإصلاح
عولمة المحاسبة	المعايير الدولية (IFRS) والتقارب العالمي	العولمة المالية تتطلب لغة محاسبية موحدة
العصر الرقمي	الأتمتة، والبلوك تشين، الذكاء الاصطناعي	التكنولوجيا تغير الأدوات، لكن الجوهر (الثقة) يبقى

الخاتمة الأخيرة

في رحلة استمرت خمسة آلاف عام، انتقلت المحاسبة من لوح طيني في سومر إلى سحابة رقمية تصل إلى كل أنحاء العالم. تغيرت الأدوات، وتطورت النظريات، وتعددت التطبيقات، لكن جوهر المحاسبة بقي ثابتاً: هندسة الثقة بين البشر.

وهذا الجوهر هو ما يجعل دراسة تاريخ المحاسبة أكثر من مجرد رصد للماضي؛ إنَّها نافذة على الحاضر، وبوصلة للمستقبل. فبقدر ما تتعقد العلاقات الاقتصادية، تتعقد أدوات المحاسبة. وبقدر ما تسعى المجتمعات إلى العدالة والشفافية، تزداد الحاجة إلى محاسبين يجمعون بين الكفاءة التقنية والنزاهة الأخلاقية.

فالمحاسبة، إذن، ليست مهنة تقنية فقط. إنَّها رسالة حضارية.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر الأولية (الوثائق والمخطوطات)

1. أرشيف داتيني – (Datini Archives) مؤسسة داتيني، براتو، إيطاليا. متاح على <https://www.datini.it> :
2. أرشيفات مدينة جنوة – (Archivio di Stato di Genova) سجل ماساري (1340م). متاح على <http://www.archiviodistatogenova.it> :
3. متحف اللوفر (أرشيفات بلاد الرافدين) – الألواح السومرية. متاح على <https://www.louvre.fr> :
4. مكتبة الكونغرس الأمريكي – وثائق قانون حمورابي. متاح على <https://www.loc.gov> :
5. مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي – (GAO) تقارير التدقيق. متاح على <https://www.gao.gov> :
6. مسلة حمورابي (نحو 1750 ق.م) – النص الكامل. متاح في The Code of Hammurabi: ترجمة Robert Francis Harper (1904).
7. كتاب "الخراج" – أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت 182 هـ). تحقيق: محمد زاهد الكوثري. القاهرة: المطبعة السلفية، 134 6هـ.
8. كتاب "الأحكام السلطانية" – الماوردي، علي بن محمد (ت 450 هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، 2000.
9. كتاب "نهاية الرتبة في طلب الحسبة" – الشيرازي، عبد الرحمن بن نصر (ت نحو 620 هـ). تحقيق: محمد عيسى. القاهرة: دار المعارف، 1989.
10. كتاب "السياسة الشرعية" – ابن تيمية، تقي الدين (ت 728 هـ). تحقيق: علاء الدين علي. الرياض: دار العبيكان، 2002.
11. كتاب "السوما" (Summa de Arithmetica, Geometria, Proportioni et Proportionalita) – لوكا باتشولي (1494م). البندقية. Paganino de Paganini :
12. قانون الشركات البريطاني – (Joint Stock Companies Act 1844) برلمان المملكة المتحدة. لندن. HMSO :
13. قانون الأوراق المالية – (Securities Act 1933) الكونغرس الأمريكي. واشنطن Government Printing Office :

14. قانون التبادل – (Securities Exchange Act 1934) الكونغرس الأمريكي. واشنطن :
Government Printing Office.

15. قانون ساربينز، أوكسلي – (Sarbanes Oxley Act 2002) الكونغرس الأمريكي. واشنطن :
Government Printing Office.

ثانياً: المصادر التراثية العربية

1. ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808 هـ). المقدمة. تحقيق: عبد السلام الشدادى. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2005.
2. ابن تيمية، تقي الدين (ت 728 هـ). السياسة الشرعية. تحقيق: علاء الدين علي. الرياض: دار العبيكان، 2002.
3. الجاحظ، عمرو بن بحر (ت 255 هـ). البيان والتبيين. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998.
4. الجاحظ، عمرو بن بحر (ت 255 هـ). البخلاء. تحقيق: طه الحاجري. القاهرة: دار المعارف، 1999.
5. القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821 هـ). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1914.
6. الماوردي، علي بن محمد (ت 450 هـ). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، 2000.
7. النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت 733 هـ). نهاية الأرب في فنون الأدب. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2002.

ثالثاً: الكتب والدراسات العربية المعاصرة

1. الباز، محمد السيد. (2005) تاريخ الفكر الاقتصادي. القاهرة: دار النهضة العربية.
2. البكري، أحمد. (2010) تاريخ المحاسبة في الحضارة الإسلامية. عمان: دار المسيرة، ط. الثانية.
3. الجندي، أحمد. (1982) الحضارة الإسلامية وتأثيرها في أوروبا. القاهرة: دار المعارف.
4. الحديدي، خالد عبد الوهاب. (2001) تاريخ الفكر المحاسبي. القاهرة: دار الفكر العربي.

5. الحناوي، محمد عبد الفتاح. (1999) تاريخ المحاسبة وتطور الفكر المحاسبي. القاهرة: دار النهضة العربية.
6. الحوراني، ألبرت. (2002) تاريخ العرب. ترجمة: محمود عبده. بيروت: مكتبة الحياة.
7. الزركلي، خير الدين. (1989) الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء (8 مجلدات). بيروت: دار العلم للملايين، ط. الخامسة عشرة.
8. السامرائي، كمال. (1995) تاريخ الحضارة الإسلامية. بغداد: دار الشؤون الثقافية.
9. الشناوي، محمد. (2015) المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها في الدول العربية. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
10. الصواف، محمد. (2018) الرقمنة في المحاسبة: من ERP إلى الذكاء الاصطناعي. الرياض: دار الخريجي، ط. الأولى.
11. العبادي، إبراهيم عبد القادر. (2004) نظريات المحاسبة: نشأتها وتطورها. عمان: دار وائل للنشر.
12. عبد الرحمن، علي. (2012) نظام الحسبة في الإسلام: دراسة تاريخية وتحليلية. عمان: دار النفائس.
13. الغندور، سمير. (2019) سلاسل الكتل والمحاسبة: آفاق وتقنيات. بيروت: مؤسسة الرسالة.
14. الفقي، أحمد. (2020) نظرية الوكالة وتطبيقاتها في الحوكمة. القاهرة: دار الفكر العربي.
15. القاسمي، علي. (2017) معايير المحاسبة الإسلامية AAOIFI: نموذجاً. المنامة: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
16. محمود، أحمد. (2016) تطور الفكر المحاسبي: من المعيارية إلى الوضعية. الإسكندرية: دار الجامعة.

رابعاً: الكتب الأجنبية

1. ألكسندر، ديفيد، وآرشر، سوزان. (2003) المحاسبة الأوروبية والتنسيق الدولي. لندن: تومسون. (European Accounting and International Harmonization)
2. باسو، سودوت (2006). "نظرية الوكالة: المبدأ العام". في: كولمانز (محرر)، موسوعة القانون والاقتصاد. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج (Agency Theory: The General Principle).
3. تشاندلر، ألفريد. (1977) اليد المرئية: الثورة الإدارية في الأعمال الأمريكية. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد (The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business)

4. دي يونغ، روبرت؛ حسن، إقبال؛ وتشو، نا (2016). "أثر الرقمنة على أداء البنوك". مجلة بحوث الخدمات المالية، 49(1)، 1، 28 (The Impact of Digitalization on Bank Performance)
5. فيرغسون، نيل. (2008) صعود المال: تاريخ مالي للعالم. لندن: كتب بنغوين (The Ascent of Money: A Financial History of the World)
6. غليسون، وايت، جين. (2011) القيد المزدوج: كيف خلق تجار البندقية التمويل الحديث. لندن: دبلو دبلو نورتن وشركاه (Double Entry: How the Merchants of Venice Created Modern Finance)
7. هوبوود، أنتوني، وميلر، بتر. (1994) المحاسبة كممارسة اجتماعية ومؤسسية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج (Accounting as Social and Institutional Practice)
8. جوهانسون، ستافان، وسالوفوفا، سفيتلانا. (2018) سلاسل الكتل: ثورة تقنية في المحاسبة والتمويل. لندن: روتليدج (Blockchain: A Technological Revolution in Accounting and Finance)
9. ماتيسيتش، جوزيف. (1994) لوكا باتشولي: حياته وأعماله. نيويورك: غارلاند للنشر (Luca Pacioli: His Life and Works)
10. بريفيتس، غاري، وميرينو، باربرا. (1998) تاريخ المحاسبة في الولايات المتحدة. كولومبوس: مطبعة جامعة ولاية أوهايو (A History of Accountancy in the United States)
11. سكوت، ويليام. (2015) نظرية المحاسبة المالية. تورونتو: بيرسون كندا (Financial Accounting Theory)
12. سميث، آدم. (1776) بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم. لندن: دبلو سترهان وتي كاديل (An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations)
13. سبايسلاند، ديفيد؛ سبي، جيمس؛ ونيلسون، مارك. (2016) المحاسبة المتوسطة. نيويورك: ماكغرو، هيل للتعليم (Intermediate Accounting)
14. واتس، روس، وزيمرمان، جيرولد. (1986) النظرية المحاسبية الوضعية. إنجليوود كليفس: برنتيس هول (Positive Accounting Theory)
15. يامي، باسل. (1991) مقالات في تاريخ المحاسبة. لندن: غارلاند للنشر (Essays on the History of Accounting)
16. زيمرمان، جيرولد. (2010) النظرية المحاسبية الوضعية (ترجمة أكاديمية). منشورات المراجعة المحاسبية المعاصرة (Positive Accounting Theory)

خامساً: المقالات العلمية المحكمة

1. بول، راي، وبراون، فيليب (1968). "تقييم تجريبي للدخل السنوي". *مجلة بحوث المحاسبة*، 6(2)، 159، 178. (An Empirical Evaluation of Annual Income)
2. فيانتو، ب. أ.؛ رحماوتي، ج. ك.؛ وسوبرياني، إ. (2021). "جودة خدمات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وتأثيرها على رضا عملاء البنوك الإسلامية الإندونيسية". *المجلة الاقتصادية والمالية الإسلامية*، 7(1)، 59، 76. (Mobile Banking Services Quality and Its Impact on Customer Satisfaction of Indonesian Islamic Banks)
3. جينسن، مايكل، وميكلينغ، ويليام (1976). "نظرية المنشأة: سلوك الإدارة، وتكاليف الوكالة، وهيكل الملكية". *مجلة الاقتصاد المالي*، 3(4)، 305، 360. (Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure)
4. أوسي، ل. ك.؛ تشيركاسوفا، ي.؛ وأوار، ك. م. (2023). "إطلاق العنان للإمكانيات الكاملة للتحويل الرقمي في الخدمات المصرفية: مراجعة بيبليومترية واتجاه ناشئ". *مجلة الأعمال المستقبلية*، 9(1)، 1-30. (Unlocking the Full Potential of Digital Transformation in Banking: A Bibliometric Review and Emerging Trend)
5. سايري، س. (2024). "دفع عجلة التحويل الرقمي: تحليل أثر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت على الربحية في القطاع المصرفي السعودي". *مجلة إدارة المخاطر والمالية*، 17(5)، 174. (Driving Digital Transformation: Analyzing the Impact of Internet Banking on Profitability in the Saudi Arabian Banking Sector)
6. يامي، باسل (1962). "بعض الممارسات المحاسبية الإيطالية المبكرة". *مجلة المحاسبة*، 37(3)، 439، 450. (Some Early Italian Accounting Practices)

سادساً: المعايير والوثائق المهنية (مع ترجمة العناوين)

1. مجلس المعايير المحاسبية الدولية. (2023) **(IASB)** المعايير الدولية للإبلاغ المالي. (IFRS) لندن: مؤسسة (International Financial Reporting Standards) IFRS.
2. مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي. (2023) **(FASB)** الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي. نورواك (Conceptual Framework for Financial Reporting) : FASB.
3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2023) **(AAOIFI)** معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية. المنامة: الهيئة، ط. الخامسة عشرة.
4. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2022) **(IFSB)** المعايير التحوطية للمؤسسات المالية الإسلامية. كوالالمبور: المجلس، ط. الثامنة.

5. معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. (2021) (ICAEW) مستقبل المهنة: التكنولوجيا والممارسة. لندن (ICAEW. (The Future of the Profession: Technology and Practice) : ICAEW.
6. معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين. (2020) (AICPA) تاريخ المهنة في أمريكا. نيويورك : AICPA. (History of the Profession in America)

سابعاً: المصادر الرقمية الموثقة

1. مؤسسة IFRS الرسمية – المعايير والتحديثات. متاح على <https://www.ifrs.org> :
2. هيئة AAOIFI الرسمية – المعايير الإسلامية. متاح على <https://aaoifi.com> :
3. شركة – SAP تاريخ أنظمة ERP. متاح على <https://www.sap.com/about/history.html> :
4. هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC). متاح على <https://www.sec.gov> :
5. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). متاح على <https://www.ifac.org> :

ملحق (1) قائمة المصطلحات الأجنبية مع ترجمتها

المصطلح الأجنبي	الترجمة العربية
Accounting	المحاسبة
Auditing	المراجعة / التدقيق
Audit Trail	مسار التدقيق / أثر الرقابة
Blockchain	سلاسل الكتل
Chartered Accountant	محاسب قانوني
Commenda	شركة توصية
Compliance Auditing	تدقيق الامتثال
Conceptual Framework	الإطار المفاهيمي
Corporate Governance	حوكمة الشركات
Dual Authorization	الموافقة المزدوجة
Entity Concept	فرضية الشخصية المعنوية
ERP (Enterprise Resource Planning)	تخطيط موارد المؤسسات
Fiduciary Duty	المسؤولية الائتمانية
Fund Accounting	محاسبة الصناديق
GAAP (Generally Accepted Accounting Principles)	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً
IFRS (International Financial Reporting Standards)	المعايير الدولية للإبلاغ المالي
Internal Audit	المراجعة الداخلية
Joint Stock Company	شركة مساهمة
Payroll System	نظام كشوف المرتبات
Positive Accounting Theory	النظرية المحاسبية الوضعية
time،Real	الزمن الحقيقي
Segregation of Duties	الفصل بين المهام
Smart Contracts	العقود الذكية

تقرير الوكيل / تقرير الأمانة	Stewardship Reporting
ميزان المراجعة	Trial Balance
الصورة الصادقة والعادلة	True and Fair View
الإبلاغ عن المخالفات	Whistleblowing

ملحق (2) فروع علوم المحاسبة

الخريطة الشاملة لجميع فروع علوم المحاسبة (التقليدية، المتخصصة، والمعاصرة)

فرع المحاسبة	التعريف والمفهوم	تاريخ وتطور النشأة
المحاسبة المالية (Financial Accounting)	تسجيل وتصنيف العمليات المالية وإعداد القوائم المالية لخدمة الأطراف الخارجية (المستثمرين، المالكين، والبنوك).	العصور القديمة وعصر النهضة: نشأت بصورتها الأولى في الحضارات القديمة، وثبتت قواعدها الحديثة (القيد المزدوج) على يد لوكا باتشولي عام 1494م.
محاسبة الشركات Partnership & Corporate Accounting	معالجة المعاملات الخاصة بتأسيس الشركات (أشخاص وأموال)، تعديل رؤوس الأموال، إصدار الأسهم والسندات، توزيع الأرباح، الاندماج، والتصفية.	القرن 19 ومطلع القرن 20: تطورت مع ظهور الثورة الصناعية وتأسيس الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة لتلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية.
محاسبة التكاليف (Cost Accounting)	تحديد وتجميع وتسجيل تكلفة المنتجات أو الخدمات لتحديد سعر البيع والسيطرة على الهدر في عناصر الإنتاج.	الثورة الصناعية (القرن 18 و 19): نشأت مع ظهور المصانع الكبرى للحاجة إلى حساب تكلفة المواد الخام والعمالة والآلات بدقة.
المحاسبة الإدارية (Managerial Accounting)	توفير وتفسير البيانات المالية والتكاليف لخدمة الإدارة الداخلية في اتخاذ القرارات والتخطيط المستقبلي وإعداد الموازنات.	القرن العشرين (عقد 1950): تطورت كفرع مستقل عن محاسبة التكاليف للتركيز على الموازنات التقديرية والتخطيط الإستراتيجي.
المراجعة والتدقيق (Auditing)	الفحص المالي والمستندي المستقل للتحقق من صحة القوائم المالية ومدى تعبيرها عن الواقع المالي بنزاهة وحيادية.	القرن التاسع عشر (1854م): أسس أول معهد رسمي للمحاسبين القانونيين في إدنبرة بأسكتلندا مع حماية حقوق المساهمين.
المحاسبة الضريبية (Tax Accounting)	تنظيم الحسابات وإعداد الإقرارات وفق القوانين واللوائح الضريبية المحلية لتحديد مقدار الضريبة المستحقة للدولة.	مطلع القرن العشرين: ارتبطت بنشوء قوانين ضريبة الدخل الحديثة (مثل سن قانون ضريبة الدخل في الولايات المتحدة عام 1913م).
المحاسبة الحكومية (Governmental Accounting)	تطبيق القواعد المحاسبية على القطاع العام والوزارات للرقابة على الإيرادات والمصروفات العامة وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.	العصور الوسطى والعصر الحديث: تعود جذورها لنظام الدواوين والحسبة في الحضارة الإسلامية.

وسجلات الجباية، وتطورت مع قيام الدولة الحديثة.		
منتصف القرن العشرين: تخصصت مع الطفرة العمرانية وتطور المعايير المحاسبية الخاصة بعقود الإنشاءات طويلة الأجل.	معالجة الإيرادات والمصروفات الخاصة بالمشاريع طويلة الأجل باستخدام طريقة نسبة الإنجاز والتحكم في المستخلصات.	محاسبة المقاولات والعقود (Construction Accounting)
القرن التاسع عشر: تطورت مع نشأة الجهاز المصرفي الحديث والتوسع في المعاملات الائتمانية والورقية.	معالجة وإثبات العمليات المالية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية مثل الودائع، القروض، والاعتمادات المستندية.	المحاسبة المصرفية والمالية (Bank Accounting)
منتصف القرن العشرين: تخصصت مع ظهور سلاسل الفنادق العالمية وتطوير "النظام الموحد للحسابات الفندقية" (USALI) عام 1926م.	تسجيل وتحليل العمليات المالية في المنشآت الفندقية مثل الإيرادات التشغيلية لإشغال الغرف والمأكولات والمشروبات.	المحاسبة الفندقية والسياحية (Hospitality Accounting)
النصف الثاني من القرن العشرين: نشأت مع تعقد أنظمة التأمين الصحي والخدمات الطبية للحاجة للسيطرة على تكاليف العلاج.	تتبع تكلفة الرعاية الصحية، معالجة المطالبات التأمينية، وتوزيع التكاليف بين الأقسام العلاجية والخدمية.	محاسبة المستشفيات والقطاع الصحي (Healthcare Accounting)
عقد العشرينيات من القرن 20: برزت مع الطفرة النفطية وتطوير معايير محاسبية خاصة بتكاليف البحث (طريقة التكاليف الناجحة).	معالجة العمليات المالية المعقدة الخاصة بالاستكشاف، التنقيب، الاستخراج، والتطوير في شركات الطاقة والأنشطة الاستخراجية.	محاسبة النفط والغاز والتعدين (Gas Accounting & Oil)
منتصف القرن العشرين: بدأ مصطلح المحاسبة الجنائية بالظهور رسمياً في أربعينيات القرن الماضي وشاع مع تعقد القضايا المالية.	التحقيق في السجلات المالية للكشف عن الاحتيال، الاختلاس، والتزوير، وإعداد الأدلة الرقمية والمالية أمام المحاكم.	المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting)
سبعينيات القرن العشرين (1973م): نشأت بتأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، والتي تحولت لاحقاً إلى مجلس معايير (IASB).	معالجة الحسابات المعقدة للشركات عابرة القارات وتوحيد المعايير طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).	المحاسبة الدولية (International Accounting)
ثمانينيات القرن العشرين: نشأت كفرع حديث مع قيام المصارف الإسلامية وتأسيس هيئة (AAOIFI) عام 1991م.	توثيق ومعالجة المعاملات المالية وفق الأحكام والضوابط الشرعية للمعاملات (كإلغاء الفائدة، وحساب الزكاة، وعقود المراجعة والمضاربة).	المحاسبة الإسلامية (Islamic Accounting)

أواخر القرن العشرين: تميزت كفرع مستقل مع صدور معايير محدودة لإفصاح الميزانيات للجمعيات وتتبع القيود على الأموال.	تنظيم وتتبع أموال التبرعات والمنح والمشاريع في الجمعيات الخيرية والأوقاف وفق القيود المشروطة والتنظيمات القانونية.	محاسبة غير الربحية والأوقاف <i>Endowment & Profit-Non (Accounting)</i>
سبعينيات القرن العشرين: برزت إبان أزمة التضخم العالمي، وتطورت مع صدور معيار المحاسبة الدولي رقم 29 (IAS 29).	إعادة تعديل وتقييم القوائم المالية لمواجهة انخفاض القوة الشرائية للعملة والارتفاع العام في الأسعار في الفترات التضخمية.	محاسبة التضخم <i>(Inflation Accounting)</i>
أواخر ستينيات القرن العشرين: نشأت بدعم من أبحاث علم النفس الاقتصادي لتفهم كيفية تفاعل الأفراد مع أرقام التقارير.	دراسة أثر المعلومات المحاسبية على سلوك واتخاذ قرارات الأفراد، وأثر السلوك البشري على تصميم النظام المحاسبي.	المحاسبة السلوكية <i>(Behavioral Accounting)</i>
منتصف القرن العشرين (1950م): تطورت مع اتساع حجم الشركات وتطبيق اللامركزية في الإدارة والهياكل التنظيمية.	نظام يربط بين الخطة المالية ومراكز اتخاذ القرار (مراكز التكلفة، الربحية، الاستثمار) لتقييم أداء المديرين والقطاعات.	محاسبة المسؤولية <i>(Responsibility Accounting)</i>
ستينيات وسبعينيات القرن العشرين: بدأ تطورها على يد الباحث أريك فلامهولتز مع التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.	قياس وتقييم التكاليف والقيمة الاقتصادية للعنصر البشري (كالتدريب والتأهيل) باعتباره أصل من أصول المنشأة.	محاسبة الموارد البشرية <i>(Human Resource Accounting)</i>
تسعينيات القرن العشرين: تبلورت مع التحول الكامل نحو "اقتصاد المعرفة" وارتفاع قيمة الأصول اللاملموسة.	قياس وتقييم الأصول غير الملموسة المعقدة مثل براءات الاختراع، الخوارزميات، المعرفة المؤسسية، والعلامات التجارية.	محاسبة رأس المال الفكري والمبتكر <i>(Intellectual Capital Accounting)</i>
تسعينيات القرن العشرين: برزت مع تزايد الوعي بالمناخ، واستقرت تنظيمياً بتأسيس مجلس معايير الإفصاح عن الاستدامة (ISSB) عام 2021.	قياس والإفصاح عن الأثر البيئي والاجتماعي لنشاط الشركة (مثل الانبعاثات، وإعادة التدوير) واستدامة الموارد.	محاسبة الاستدامة والبيئة <i>Sustainability/Environmental (Accounting)</i>
عقد 2010: أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والبنك الدولي لمواجهة ندرة الموارد الطبيعية والتغير المناخي.	نظام قياس متخصص لتتبع وتدقيق الموارد الطبيعية الحيوية (مثل كميات المياه) لتحديد كفاءة استغلالها ومخاطر الجفاف.	المحاسبة المائية والموارد الطبيعية <i>Natural Resource & Water (Accounting)</i>
مطلع القرن الحادي والعشرين (1998م): ابتكرها تشارلز هوفمان،	أتمتة العمليات المالية وتدقيق البيانات واستخدام لغة التقارير	المحاسبة الرقمية ولغة XBRL

(XBRL & Digital Accounting)	المالية الممتدة (XBRL) للتبادل الإلكتروني الفوري للبيانات.	وتطورت لتصبح معياراً عالمياً للتقارير المحددة إلكترونياً.
محاسبة الأصول المشفرة والكتل Blockchain & Crypto Accounting	إثبات وتقييم الأصول الرقمية (العملات المشفرة، العقود الذكية، الـNFTs) والتعامل مع تقنية البلوكشين كدفتر أستاذ مؤرخ.	أواخر عقد 2010: نشأت بالتوازي مع انتشار البتكوين والأصول الرقمية، وتأطرت مع تنظيمات FASB وIASB الحديثة.
المحاسبة المعرفية والذكاء الاصطناعي (Cognitive Accounting)	استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لعمل التسويات الآلية، والتحليل التنبؤي، وإعداد القيود والتقارير بدون تدخل بشري.	العشرينيات من القرن الحادي والعشرين: بدأت بالانتشار المتسارع مع دمج نماذج الذكاء الاصطناعي في أنظمة إدارة الموارد (ERP).
المحاسبة السياسية والجيو سياسية (Political Accounting)	تحليل وتتبع التدفقات المالية القادمة من وإلى الأنشطة السياسية، كالتمول الانتخابي، والتحليل المالي للآثار الناجمة عن العقوبات.	مطلع القرن الحادي والعشرين: تطورت مع تشديد قوانين الشفافية المالية وتتبع الأموال ومكافحة غسل الأموال عبر الحدود.
المحاسبة الأكاديمية والتنظير المحاسبي (Accounting Theory)	دراسة المفاهيم والأطر الفكرية والفرضيات التي يقوم عليها علم المحاسبة لتطوير معايير جديدة وتوجيه الممارسة العملية.	ثلاثينيات القرن العشرين: تبلورت عقب الأزمة المالية العالمية (الكساد الكبير 1929) لتأطير المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP).
المحاسبة المقارنة (Comparative Accounting)	دراسة وتحليل الاختلافات والتشابهات بين الأنظمة المحاسبية الوطنية للدول المختلفة وتأثير الثقافة والقوانين عليها.	ثمانينيات القرن العشرين: ظهرت مع عولمة الأسواق المالية والرغبة في فهم الفروق بين النظام الأنغلو، سكسوني والنظام الأوروبي.
المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)	استغلال الثغرات والمرونة في المعايير والقوانين المحاسبية لتجميل النتائج والمركز المالي دون خرق ظاهر للقوانين.	ثمانينيات القرن العشرين: انتشر المصطلح مع تعقد الأدوات المالية، وتحول ليكون موضوعاً تدقيقياً وأخلاقياً بعد انهيار شركات مثل Enron.